

جَهْمُورِيَّةُ الْعِرَاقِ  
ذِي الْقَوْلِ الشَّيْخِيِّ

# تراث البصرة

مَجْلَةُ فَصْلِيَّةٍ مُحْكَمَةٍ  
تُعْنَى بِالتُّرَاثِ البَصْرِيِّ

تصدر عن:

العقبة العنبرية  
قسم شؤون الحج والاسلام والاسنانة

مركز تراث البصرة

السنة السابعة - المجلد السابع

العددان: التاسع عشر والعشرون

رمضان - ذي الحجة ١٤٤٥هـ

آذار - حزيران ٢٠٢٤م



الترقيم الدّوليّ

Print ISSN: 2518-511X ردمد:

ردمد الإلكتروني: 2617-6734 Online ISSN:

Mobile: 07800816579 - 07722137733

Email: basrah@alkafeel.net

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/78>

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٢٥٤) لسنة ٢٠١٧ م  
جمهورية العراق - البصرة

العتبة العباسية المقدسة، قسم شؤون المعارف الاسلامية والانسانية، مركز تراث البصرة.  
تراث البصرة : مجلة فصلية محكمة تعنى بالتراث البصري / تصدر عن العتبة العباسية المقدسة قسم  
شؤون المعارف الاسلامية والانسانية مركز تراث البصرة-البصرة، العراق : العتبة العباسية المقدسة، قسم  
شؤون المعارف الاسلامية والانسانية، مركز تراث البصرة، 1438 هـ = 2017-

مجلد : ايضاحيات ؛ 24 سم

فصلية-السنة السابعة، المجلد السابع، العددان التاسع عشر و العشرون (آذار-حزيران 2024)  
تتضمن إرجاعات ببلوجرافية.

النص باللغة العربية ؛ ومستخلصات باللغة العربية والانجليزية.

ISSN : 2518-511X

1. البصرة (العراق)--تاريخ--دوريات. 2. القرآن--تفاسير ماثورة (شيعة)--دوريات. 3. الفقه الجعفري--  
دوريات. 4. الشعر العربي--عروض وقوافي--دوريات. أ. العنوان.

LCC: DS79.9.B3 A8373 2024 VOL. 7 NO. 19-20

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة  
الفهرسة أثناء النشر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي  
وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

سورة المائدة: الآية (٣)



Republic of Iraq  
Ministry of Higher Education &  
Scientific Research  
Research & Development  
Department



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
دائرة البحث والتطوير  
قسم الشؤون العلمية

No.:

Date:

الرقم: ب ٤٤ / ٤٠٣

التاريخ: ٢٠٢٣ / ١ / ٢٤

الى/ ديوان الوقف الشيعي/العتبة العباسية المقدسة

م/ مجلة تراث البصرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشارة الى كتابكم المرقم ٧٥٧٩ بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٢ بشأن اعتماد مجلتكم لاغراض النشر والترقيات العلمية وتسجيلها ضمن موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية ، وبعد استكمال الملاحظات الخاصة بظوابط الاستحداث بموجب كتابكم المرقم ٢٠٨١٩ في ٢٠٢٢/١٢/٢٨ ، حصلت موافقة السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٧ على اعتماد المجلة المذكورة في الترقيات العلمية والنشاطات العلمية المختلفة الاخرى ، واعتباراً من المجلد الخامس – العددان الثالث عشر والرابع عشر لسنة ٢٠٢٢ لتسجيل المجلة في موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية.

للتفضل بالاطلاع وابلاغ مخول المجلة لمراجعة دانتنا لتزويده باسم المستخدم وكلمة المرور ليتسنى له تسجيل المجلة ضمن موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية وفهرسة اعدادها ، ويعتبر ذلك شرطاً أساسياً لأعمالها بموجب الفقرة (٣١) من ضوابط استحداث واصدار المجلات العلمية في وزارتنا.

...مع وافر التقدير

أ.م.د ايهاب ناجي عباس  
المدير العام لدائرة البحث والتطوير/ وكالة  
٢٠٢٣/١ /٢٤

نسخة منه الى:

- مكتب السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي/ اشارة الى موافقة سيادته المنكورة اعلاه والمثبتة على اصل مذكرتنا المرقمة ب ت م/٣٩٣/٤ في ٢٠٢٣/١/١٦
- قسم الشؤون العلمية/ شعبة التأليف والترجمة والنشر.... مع الاوليات
- الصادر

٢٠٢٣ / ١ / ٢٤  
مهند ابراهيم  
١٩ كانون الثاني



## أمر جامعي

### م/ مجلة تراث البصرة

إشارة الى ما تم مناقشته في محضر مجلس الجامعة بجلسته الثالثة عشر واستنادا"  
للملاحظات المخولة لنا نقرر الاتي :

اعتماد مجلة تراث البصرة الصادرة من مركز تراث البصرة التابع للعتبة العباسية  
لأغراض الترقية العلمية في جامعتنا .

  
٢٠١٧/١/٢  
الأستاذ الدكتور  
ثامر أحمد الحمدان  
رئيس الجامعة

نسخة منه إلى //

- مكتب السيد رئيس الجامعة للتفضل بالإطلاع مع التقدير ...
- مكتب السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية للتفضل بالإطلاع مع التقدير ...
- عمادة كلية التربية للعلوم الإنسانية / مكتب السيد العميد للتفضل بالإطلاع مع التقدير .....
- عمادة كلية الآداب / مكتب السيد العميد للتفضل بالإطلاع مع التقدير .....
- عمادة كلية التربية بنات / مكتب السيد العميد للتفضل بالإطلاع مع التقدير .....
- امارة مجلس الجامعة / مكتب السيد المدير للتفضل بالإطلاع مع التقدير .....
- قسم الشؤون العلمية / مكتب السيد المدير للتفضل بالإطلاع مع التقدير .....
- مركز تراث البصرة / العتبة العباسية للتفضل بالإطلاع مع التقدير ...
- قسم الدراسات والتخطيط والمتابعة  
الصادرة

// نجلاء //

Ministry of Higher Education and  
Scientific Research  
AL- Muthanna University  
Scientific Affairs Department



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة المثنى  
قسم الشؤون العلمية

((معا لمساندة قواتنا المسلحة الباسلة لحرر الارهاب))

No:  
Date :

العدد : ب.ت / ٨ / ٢٠١٥  
التاريخ : ٢٠١٨/٣/٢٥

إلى/ ديوان الوقف الشيعي/ العتبة العباسية المقدسة /الأمانة العامة

م/تحكيم مجلة

تحية طيبة ...

أشارة الى كتابكم ذي العدد ٧٥١٢ في ٧/١ / ٢٠١٧ ، المتضمن تحكيم مجلة تراث البصرة واعتمادها لأغراض الترقية . نرفق لكم ربطاً الأمر الجامعي ذي العدد ١٩٧٩ في ٢٠١٨/٣/١٩ والمتضمن اعتماد مجلة (تراث البصرة ) للدراسات الانسانية والعلمية لإغراض الترقيات العلمية في جامعتنا .

للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير

أ.د. قاسم محمد حلو  
مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية/وكالة  
٢٠١٨/ ٣/ ٢٥

نسخة منه إلى:

- مكتب السيد رئيس الجامعة للتفضل بالاطلاع.. مع التقدير
- مكتب السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية/للتفضل بالاطلاع... مع التقدير.
- قسم الرقابة والتدقيق الداخلي/للتفضل بالاطلاع ..مع التقدير.
- قسم الشؤون العلمية/مع الأوليات
- الصادرة .

مستند/٢٤٥٣

العراق – محافظة المثنى - السماوة- المنطفة التعليميه – جامعة المثنى

www.mu.edu.iq  
Email... muthannaresearch@gmail. rdd@mu.edu.iq

موقع جامعة المثنى  
البريد الإلكتروني

٢٥ / ٣ / ٢٠١٨

جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي  
والبحث العلمي  
رئاسة جامعة واسط  
قسم  
البحث والتطوير

Republic of Iraq  
Ministry of Higher  
Education & Scientific  
Research  
Presidency of Wasit  
University



الرمز :  
العدد : ١١١٥  
٢٠١٧/ ٨ / ٢٩ م  
١٤٤٣ / / هـ

.....  
/ / 201

KUT. WASIT. IRAQ  
Rabee' District / University  
City

www.uowasit.edu.iq  
E-mail:  
po@uowasit.edu.iq

امر جامعي

م/ مجلة تراث البصرة

إشارة إلى ماتم مناقشته في محضر مجلس الجامعة  
بجلسته الثالثة عشرة المفتوحة ( الجزء الثالث ) للعام  
الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٨ واستنادا  
إلى الصلاحيات المخولة إلينا تقرر الآتي :

اعتماد مجلة ( تراث البصرة ) الصادرة من مركز تراث  
البصرة التابع للعبة العباسية لأغراض الترقية العلمية في  
جامعتنا.

الأستاذ الدكتور  
عبد الرزاق احمد النصيري  
رئيس جامعة واسط  
٢٠١٧/٨/٢٩

الأستاذ الدكتور  
عبد الرزاق احمد النصيري  
رئيس جامعة واسط  
٢٠١٧/٨/٢٩

الأستاذ الدكتور  
عبد الرزاق احمد النصيري  
رئيس جامعة واسط  
٢٠١٧/٨/٢٩

نسخة منه الى///

- \*مكتب السيد رئيس الجامعة / للتفضل بالاطلاع ...مع التقدير.
- \*مكتب السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون الإدارية / للتفضل بالاطلاع ...مع التقدير.
- \*مكتب السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية / للتفضل بالاطلاع ...مع التقدير.
- \*قسم البحث والتطوير مع الأوليات.
- \*قسم الشؤون المالية
- \*قسم الرقابة والتدقيق
- \*قسم الموارد البشرية
- \*وحدة قاعدة البيانات
- \*الصادر

الجالي ٢٠١٧

Ref. No.:

Date: / /

العدد: ٤٩٨٠٢  
التاريخ: ٢٠١٧/١٠/٢٠

امر جامعي

استناداً الى الصلاحيات المخولة اليها واشارة الى المادة (١٠) من تعليمات الترقيات العلمية مرقم ٣٦ لسنة ١٩٩٢ النافذة (البند الثاني) وقرارات الجلسة الثانية لمجلس جامعة بابل للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨ تقرر: اعتماد مجلة (تراث البصرة) الصادرة من مركز تراث البصرة التابع للعتبة العباسية المقدسة لاغراض الترقيات العلمية في جامعتنا على ان تتقيد المجلات القائمة على تحرير المجلة بالالتزام بما يلي:

- الشروط التي منحت على اساسها مجلة محكمة معتمدة من جامعة بابل وفي حالة مخالفتها للشروط المثبتة في المحضر فسوف لا تعتمد على اساس الصفة اعلاه .
- تزويدنا بنسخة من المجلة بشكل دوري .

أ. د. جادل هادي البغدادي  
مؤسس الجامعة العراقية  
٢٠١٧/١٠/٢٠

صورة منه الى:

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير ... للتفضل بالاطلاع ... مع الاحترام .
  - السيد رئيس الجامعة المحترم للتفضل بالاطلاع ... مع الاحترام .
  - السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية المحترم للتفضل بالاطلاع ... مع الاحترام .
  - مركز تراث البصرة التابع للعتبة العباسية المقدسة ... للتفضل بالاطلاع ... مع الاحترام .
  - شعبة المعلوماتية والادارية ... مع الاحترام .
  - قسم البحث والتطوير ... مع الاوليات .
- الصادرة .



No :  
Date:



﴿ بجيشنا والحشد الشعبي العراق أقوى وأمضى ﴾

العدد : ش ع / ٥٩٤  
التاريخ : ٢٠١٨ / ١ / ١٥

( امر جامعي )

م / اعتماد مجلة

- اشارة الى كتاب امانة مجلس الجامعة المرقم ( م . ج / ٧٧٠ س ) في ٢٦ / ١٢ / ٢٠١٧ والمتضمن محضر الجلسة الثالثة للدراسة الصباحية لمجلس جامعتنا للعام الدراسي ٢٠١٧ / ٢٠١٨ المنعقد بتاريخ ٢٠١٧ / ١٢ / ١٤ تقرر:
- قبول اعتماد مجلة تراث البصرة في الترقيات العلمية في جامعتنا كونها تتبع الاساليب العلمية في نشر البحوث والمقالات العلمية حسب المادة (١٠) من تعليمات الترقيات العلمية في الجامعات العراقية رقم ( ٣٦ ) لسنة ١٩٩٢ .
  - اعتماد المجلة اعلاه لغرض الترقيات العلمية ابتداءً من تاريخ ٢٠١٧ / ١٢ / ١٤ .

أ.د.م.أ. علي عبدالعزيز الشاوي  
رئيس الجامعة / وكالة  
٢٠١٨/٧

نسخة منه الى /

- \* وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير .
- \* مكتب السيد رئيس الجامعة / لتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- \* مكتب السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية والدراسات العليا / لتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- \* مكتب السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون القانونية والادارية / لتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- \* الكليات كافة / مكتب السيد العميد / للاطلاع ... مع التقدير .
- \* الامانة العامة للعتبة العباسية المقدسة / كتابكم المرقم (٧٥١٤) في ٢٠١٧/٧/١ .
- \* قسم الشؤون العلمية / شعبة البحوث العلمية ... مع التقدير .
- \* لجنة الترقيات المركزية
- \* شعبة البريد المركزي / الصادر .

Republic of Iraq  
Ministry of Higher Education  
and Scientific Research  
Kerbala University  
Research and development  
department



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة كربلاء  
مكتب شؤون البحث العلمي  
تاريخ: 2018/11/25  
رقم: 433/8

Issu :  
No. :



العدد: 433/8  
التاريخ: 2018/11/25

أمر جامعي

إستناداً إلى الصلاحيات المخولة لنا وبناءاً على توصية اللجنة المشكلة في كلية التربية للعلوم الانسانية بموجب الامر الإداري المرقم د/4303/8 في 2017/12/28.

تقرر الآتي:

إعتماد مجلة تراث البصرة الصادره من مركز تراث البصرة التابع للعتبة العباسية المقدسة لأغراض الترقيات العلمية في جامعتنا واعتباراً من تاريخه اعلاه.

أ.د. منير حميد السعدي  
رئيس الجامعة  
2018/1/25

#### نسخة منه الى //

- مكتب السيد رئيس الجامعة المحترم..مع التقدير.
- مكتب السيد المساعد العلمي المحترم...مع التقدير.
- قسم الشؤون العلمية.
- الصادرة .

الابمئل: [Scientific\\_affairs@uokerbala.edu.iq](mailto:Scientific_affairs@uokerbala.edu.iq)



### رئيس التحرير

أ.د. عليّ مجيد داود البديري  
جامعة البصرة/ كُليَّة الآداب/ اللُّغة العربيَّة

### مدير التحرير

أ.د. محمود محمَّد جايد العيداني/ عضو الهيئة العلميَّة في جامعة المصطفى صلى الله عليه وآله  
قم المقدَّسة/ الفقه والأصول

### هيئة التحرير

أ.د. سعيد جاسم الزبيديّ/ جامعة نزوى - سلطنة عمان/ اللُّغة العربيَّة  
أ.د. فاخر هاشم الياسريّ/ جامعة البصرة - كُليَّة التَّربية للعلوم الإنسانيَّة/ اللُّغة  
العربيَّة

أ.د. جواد كاظم النصر الله/ جامعة البصرة - كُليَّة الآداب/ التَّاريخ الإسلاميّ  
أ.د. حسين عليّ المصطفى/ جامعة البصرة - كُليَّة التَّربية للعلوم الإنسانيَّة/  
التَّاريخ العثمانيّ

أ.د. عليّ أبو الخير/ كبير باحثين متقاعد في وزارة التربية والتعليم - مصر.  
أ.د. شكري ناصر عبد الحسن/ جامعة البصرة - كُليَّة التَّربية للعلوم الإنسانيَّة/  
التَّاريخ الإسلاميّ

أ.د. محمَّد غفوري نجاد/ جامعة الأديان والمذاهب - قم المقدَّسة/ الفلسفة  
الإسلاميَّة

أ.د. عصام الحاجّ عليّ/ الجامعة البنانيَّة/ التَّاريخ الإسلاميّ  
أ.د. إسماعيل إبراهيم محمَّد الوزير/ جامعة صنعاء/ كُليَّة الشريعة والقانون  
أ.د. حسين حاتمّيّ/ جامعة إسطنبول - كُليَّة الحقوق  
أ.د. نجم عبد الله الموسويّ/ جامعة ميسان - كُليَّة التَّربية/ علوم تربويَّة ونفسية



أ.د. محمّد قاسم نعمة/ جامعة البصرة- كُليَّة التَّربية- بنات/ اللُّغة العربيَّة  
أ.د. عماد جغيم عويّد/ جامعة ميسان - كُليَّة التَّربية/ اللُّغة العربيَّة  
أ.د. صباح عيدان العباديّ/ جامعة ميسان- كُليَّة التَّربية/ اللُّغة العربيَّة  
أ.م.د. عبد الجبَّار عبود الحلفيّ/ جامعة البصرة - كُليَّة الإدارة والاقتصاد/ الاقتصاد  
أ.م.د. حبيب عبد الله عبد النبي/ جامعة البصرة- كُليَّة التَّربية- بنات/ اللُّغة العربيَّة  
م.د. طارق محمّد حسن مطر / كُليَّة الإمام الكاظم عليه السلام للعلوم الإسلاميَّة الجامعة /  
أقسام البصرة / اللُّغة العربيَّة

### تدقيق اللُّغة العربيَّة

م.د. طارق محمّد حسن مطر

### تدقيق اللُّغة الإنجليزيَّة

أ.م.د. هاشم كاطع لازم

### الإدارة الماليَّة

إبراهيم حازم جاسم

### الموقع الإلكترونيّ

أحمد حسين الحسينيّ

### التَّصميم والإخراج الطباعيّ

عليّ يوسف النجَّار



## ضوابط النشر في مجلة (تراث البصرة)

يسرُّ مجلة (تراث البصرة) أن تستقبلَ البحوث والدراسات الرّصينة وفق الضوابط التالية، ودليلي المؤلف والمقوم المبيّنين:

١- أن يقع موضوع البحث ضمن اهتمامات المجلة وأهدافها (تُعنى بقضايا التراث البصري).

٢- أن تكون البحوث والدراسات وفق منهجية البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالمياً.

٣- أن لا يكون البحث منشوراً، ولا حاصلاً على قبول نشر، أو مقدماً إلى أيّة وسيلة نشر أخرى.

٤- يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة لموجبات فنيّة.

٥- يحقُّ للمجلة ترجمة البحوث المنشورة في أعدادها إلى اللغات الأخرى من غير الرجوع إلى الباحث.

٦- تخضع الأبحاث المستلمة لبرنامج الاستلال العلمي Turnitin.

٧- حقوق النشر والطبع والتوزيع الورقي والإلكتروني من حقّ المجلة، ويُقرُّ ذلك بتعهّد خطّي يقدّمه المؤلف بإمضائه، ولا يحقُّ لأيّة جهة أخرى إعادة نشر البحث أو ترجمته ونشره، إلا بموافقة خطيّة من المؤلف ورئيس التحرير.

٨- تخضع البحوث لتقويم علمي سرّي لبيان صلاحيتها للنشر، ولا تُعاد إلى أصحابها، سواء قبلت للنشر أم لا، ووفق الآليّة الآتية:

أ- يُبلّغ الباحث بتسلّم المادّة المرسلّة للنشر خلال مدّة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسلم.

ب- يُحْتَطَرُ أصحابُ البحوث بموافقة هيئة التحرير على قبول نشرها أو رفضها خلال فترة لا تتجاوز الشهرين من تاريخ استلام البحث.

ج- البحوث التي يرى المقيّمون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها تُعاد إلى أصحابها مع الملاحظات المحددة؛ كي يعملوا على إعدادها نهائياً للنشر، ويُعاد البحث خلال فترة أسبوع من تاريخ استلام التعديلات.

د- البحوث المرفوضة يُبلّغ أصحابها بذلك من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

هـ - لا تُعادُ البحوث غير المقبولة للنشر إلى مؤلفيها.

و- يمنح كل باحث نسخة واحدة من العدد الذي نُشر فيه بحثه، ومكافأة مالية.

٩ - لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيئة التحرير، وخصوصاً إذا تمّ تحرير قبول نشره، إلا لأسباب تقتنع بها هيئة التحرير، على أن يكون خلال مدّة أسبوعين من تاريخ تسلّم بحثه.

١٠- يُراعى في أسبقية النشر:

أ- البحوث المشاركة في المؤتمرات التي تقيمها جهة الإصدار.

ب- تاريخ تسلّم رئيس التحرير للبحث.

ج- تاريخ تقديم البحوث كلّما يتمّ تعديلها.

د- تنوع مجالات البحوث كلّما أمكن ذلك.

١١- تعبّر جميع الأفكار المنشورة في المجلّة عن آراء كاتبها، ولا تعبّر

بالضرورة عن وجهة نظر جهة الإصدار.

## دليل المؤلف

- ١- أن يقع موضوع البحث ضمن قضايا التراث البصري حصراً.
- ٢- أن لا يكون البحث منشوراً، ولا مقدماً إلى أية وسيلة نشر أخرى.
- ٣- أن يعطي المؤلف حقوقاً حصريّة للمجلة تتضمن النشر والتوزيع الورقي والإلكتروني والحزن وإعادة استخدام البحث.
- ٤- أن يُقدّم البحث مطبوعاً على ورق بحجم (A4)، وبثلاث نسخ، مع قرص مدمج (CD)، على أن يكون عدد كلمات البحث بحدود (٥٠٠٠-١٠,٠٠٠) كلمة، ومكتوباً بخطّ (Simplified Arabic)، وأن ترقيم الصفحات ترقياً متسلسلاً.
- ٥- أن يُقدّم عنوان البحث وملخص البحث باللغتين: العربية والإنجليزية، وبحدود (٣٥٠) كلمة.
- ٦- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على عنوان واسم الباحث/ الباحثين، وجهة العمل، والعنوان الوظيفي، ورقم الهاتف الأرضي أو المحمول، والبريد الإلكتروني، والكلمات المفتاحية، مع مراعاة عدم ذكر اسم الباحث، أو الباحثين، في صلب البحث، أو أيّ إشارة إلى ذلك.
- ٧- أن يُشار إلى الهوامش في آخر البحث، وتُراعى الأصول العلمية المتعارفة في التوثيق، والإشارة بأن تتضمن: (اسم الكتاب، رقم الصفحة)، أو (المؤلف، الكتاب، رقم الصفحة).
- ٨- أن تُرتّب وتتسّق المصادر وفق الصيغ العالمية المعروفة (APA).

٩- أن يُزوّد البحث بقائمة المصادر والمراجع منفصلة عن الهوامش، وفي حالة وجود مصادر ومراجع أجنبيّة تُضاف قائمة المصادر والمراجع بها منفصلة عن قائمة المراجع والمصادر العربيّة، ويُراعى في إعدادهما الترتيب الأبجائيّ لأسماء الكتب أو البحوث في المجلّات، أو أسماء المؤلّفين.

١٠- أن تُطبع الجداول والصُّور واللّوحات على أوراق مستقلّة، ويُشار في أسفل الشّكل إلى مصدرها أو مصادرها، مع تحديد أماكن ظهورها في المتن.

١١- أن تُرفق نسخة من السّيرة العلميّة للباحث إذا كان ينشر في المجلّة للمرّة الأولى، وأن يُشار إلى ما إذا كان البحث قد قدّم إلى مؤتمر أو ندوة، وأنّه لم يُنشر ضمن أعمالها، كما يُشار إلى اسم أيّة جهة علميّة أو غير علميّة قامت بتمويل البحث أو ساعدت في إعداده.

١٢- أن تُرسل البحوث على البريد الإلكترونيّ للمركز:  
(Basrah@alkafeel.net)، أو تُسلّم مباشرة إلى مقرّ المركز على العنوان الآتي:  
(العراق-البصرة-البراضعيّة-شارع سيّد أمين/ مركز تراث البصرة).

## دليل المقوم

- ١- أن يُلاحظ المقوم كون البحث ضمن تخصصه العلمي.
- ٢- أن يكون التقويم ضمن المنهجية الموضوعية والعلمية، وأن لا يخضع للرغبات الشخصية أو الآراء الخاصة.
- ٣- أن ينظر إلى أصالة البحث وأهميته نشره في المجلة.
- ٤- أن يُلاحظ انسجام البحث مع الهدف العام للمجلة وسياستها في النشر.
- ٥- أن يُلاحظ تعبير ملخص البحث عن فكرة البحث ومادته.
- ٦- أن لا تتجاوز مدة تقويم البحث عشرة أيام.
- ٧- في حال ظهور كون البحث مستلاً، أو متتحلاً، كله أو جزءاً منه، الإشارة إلى ذلك في موضعه.
- ٨- ملاحظة استمارة التقويم المرافقة للبحث، وملؤها وفق الفقرات المثبتة فيها، وكذا نتيجة التقويم.
- ٩- تُعدّ ملاحظات المقوم وتوصياته عاملاً مهماً في الحكم على قبول البحث من عدمه، فيلزم بيان الملاحظات الجوهرية من الجزئية بشكل تقرير مكتوب، مع تثبيتها في متن البحث؛ ليتسنى التعامل معها فنياً.
- ١٠- تُرسل ملاحظات التقويم مع البحث إلى مقرّ المجلة، أو البريد الإلكتروني- إن اقتضى الأمر ذلك- حسب دلالة النقطة (١٢) من دليل المؤلف.





العدد:

التاريخ:

مجلة تراث البصرة المحكّمة

التقديم الدولي

ردد: 2518-511X Print ISSN:

ردد الإلكتروني: 2617-6734 Online ISSN:

العدد:

المجلد:

السنة:

إلى /

### م / تعهد وإقرار

يسرُّ هيئة تحرير مجلّة (تراث البصرة) المحكّمة إعلام جنابكم الكريم بأنّها قد استلمت بحثكم الموسوم (-)؛ فيرجى تفضُّلكم بملء أنموذج التعهد المرافق ربطاً في أقرب وقتٍ ممكنٍ؛ لتتسنى لنا المباشرة بإجراءات التقييم العلمي، بعد استلام التعهد.. مع التقدير.

رئيس التحرير



## مجلة تراث البصرة المحكمة

التقديم الدولي  
ردمك: Print ISSN: 2518-511X  
ردمك الإلكتروني: Online ISSN: 2617-6734

العدد:

المجلد:

السنة:

### م / تعهد وإقرار

- إني الباحث (.....)، وبحشي الموسوم:  
(.....)؛ وأتعهد بما يأتي:
١. إنَّ البحث غير منشور سابقاً، ولم أقدمه لأيَّة جهةٍ لنشره كاملاً أو ملخَّصاً، وهو غير مستلٍّ من رسالة، أو أطروحة، أو كتاب، أو غيرها.
  ٢. التقيُّد بتعليمات النشر، وأخلاقيَّاته المطلوب مراعاتها في البحوث المنشورة في المجلَّة.
  ٣. تدقيق البحث لغويّاً.
  ٤. الالتزام بتعديل البحث وفق ملاحظات هيئة التحرير المستندة إلى تقرير الموقِّم العلميِّ.
  ٥. عدم التصرُّف بالبحث بعد صدور قبول النشر من المجلَّة إلا بعد حصولي على موافقة خطِّيَّة من رئيس التحرير.
  ٦. تحمُّل المسؤوليَّة القانونيَّة والأخلاقيَّة عن كلِّ ما يرد في البحث من معلوماتٍ وأُفُر - كذلك - بما يأتي:  
أ. ملكيَّتي الفكريَّة للبحث.  
ب. التنازل عن حقوق الطبع والنشر، والتوزيع الورقيِّ والإلكترونيِّ كافةً لمجلَّة (تراث البصرة)، أو من تحوُّله، وبخلاف ذلك أحمِّل التبعات القانونيَّة كافةً، ومن أجلِّه وقَّعتُ.  
اسم الوزارة والجامعة والكلِّيَّة أو المؤسَّسة التي يعمل بها الباحث:  
(.....).  
البريد الإلكترونيُّ للباحث (.....).  
رقم الهاتف: (.....).  
أسماءُ الباحثين المشاركين إن وجدوا (.....).  
- توقيع الباحث  
التاريخ: / / م - الموافق: / / هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
﴿رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾

### كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على نبي الرحمة والهدى أبي القاسم محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين الميامين، وسلم تسليماً كثيراً، وبعد..

تعدُّ دراسة التراث المحليّ عاملاً محورياً في بناء الوعي التاريخي والثقافي للمجتمعات؛ فالمدن كياناتٌ حيّةٌ تقوم على طبقاتٍ متراكمةٍ من التجربة الإنسانية، تتجلى في ممارساتها الثقافية، ومُنجزاتها المعرفية، ونظمها الاجتماعية والروحية.

في هذا السياق، تواصل مجلة (تراث البصرة) جهودها الحثيثة في دراسة جوانب من التراث البصريّ العريق، والغنيّ والمتنوع بتنوع مكونات المدينة، التي امتزجت في بنيتها الحضارية علوم الدين، وجماليات اللغة والأدب، وروافد التاريخ. وقد ضمّ هذا العددُ المزدوجُ مجموعةً من البحوث العلمية المحكّمة التي تناولت هذا التراث من زوايا معرفية متنوعة، وعلى وفق مقارباتٍ منهجيةٍ متعددة؛ فقدمت البحوثُ الدنيئةُ مقارباتٍ معرفيةٍ ضمن ملفٍ حمل عنوان: (من تراث الإمامية في البصرة: دراسات في التفسير والفقه والكلام) اختصت الدراسة الأولى منها بتناول الجهود الروائية للفقهاء المحدثين أبان بن عثمان البصريّ، الذي يعدُّ أحد كبار أصحاب الإمام جعفر الصادق عليه السلام، مبرزة أثر الرواية في فهم النصّ القرآني ضمن إطار التفسير بالمأثور.

وسلّطت الدراسةُ الثانيةُ الضوء على نتائج فقهيّة جزئيّة للفقهاء الإماميّ الشيخ مفلح الصيّمي (من علماء القرن التاسع الهجري)، محلّلة منهجته في الاجتهاد والاستدلال. أما الدراسةُ الثالثةُ فقد تناولت نموذجاً من آليات التواصل الفكري والكلامي عند الإمام الصادق عليه السلام مع التيارات والمذاهب الفكرية التي عاصرها، عبر تحليل المناظرات العقديّة حول مسألة الإمامة مع (عمرو بن عبيد) أحد رؤساء مذهب الاعتزال في البصرة.

فيما توزعت البحوثُ الأخرى في العَدَدِ بين مجالي الأدب والتاريخ؛ فنقرأ دراسةً

حول أوزان الخليل الشعرية اختصت بمراجعة آراء النقاد والدارسين الذين أعادوا قراءة العروض الخليلي، وناقشوا أهم قضايا هذا الفن وقواعده، ثم دراسة أخرى اعتنت بمعاينة مستويات الأداء اللغوي لدى شاعر بصري، ومديات حضورها في بناء قصائده عبر تحليل نقدي جمالي.

وبدورها تناولت البحوث التاريخية جوانب متنوعة من تاريخ البصرة المعرفي والاقتصادي، فقرأت دراسة اعتنت بإجراءات وإلى البصرة عثمان بن حنيف في مواجهة أتباع الجمل (سنة ٣٦هـ) أبرز فيها الباحث الأبعاد السياسية والإدارية لمواقف الوالي من الفتنة الخطيرة التي هددت كيان الأمة وسلامتها. وسعت دراسة أخرى إلى جمع ما بقي من كتاب (تاريخ البصرة) للساجي البصري، اعتماداً على ما نقله ياقوت الحموي في (معجم البلدان). وقد كشفت هذه النصوص عن وصف تاريخي وجغرافي مهم لمدينة البصرة، اختص بفتحها، وتمصيرها، وأنهاؤها، وغير ذلك من الأحداث والمعالم، مما يعد مصدراً توثيقياً مهماً لفهم مرحلة تاريخية مؤثرة من حياة المدينة. وفي جانب آخر اعتنى بحث ببيان دور العالم البصري الحسن بن الهيثم في تاريخ الدولة الفاطمية، وإبراز إسهاماته في الفلسفة، والهندسة، والرياضيات، والفلك، وغيرها، وناقش البحث تأثيره في الأوساط العلمية في الدولة الفاطمية والعالم الإسلامي آنذاك.

ولبيان أهمية التاريخ الاقتصادي لمدينة البصرة اعتنت دراسات بهذا الجانب؛ اختصت الأولى بدراسة الأحوال الاقتصادية في العقد الثاني من القرن الماضي، بينما درس البحث الثاني (المكتوب باللغة الإنجليزية) التجارة الداخلية والخارجية للمدينة في بداية سبعينيات القرن نفسه.

إن هذا التنوع الموضوعي والمنهجي يعكس ثراء تراث البصرة، ويعبر عن وعي متزايد بأهمية المقاربة التخصصية المتكاملة في دراسته، ودورها المهم في صون الذاكرة الثقافية، وربطها بأبعادها الحضارية العميقة. ندعو الله تبارك وتعالى أن تسهم هذه البحوث في تعميق الفهم الأكاديمي لتراثنا، وأن تشكل إضافة نوعية في مسار توثيق التراث البصري وتحليله، ويجد فيه القراء والباحثون مادة علمية نافعة وملمهة.

رئيس التحرير

## المحتويات

المنهج الروائي في التفسير القرآني، روايات أبان بن عثمان البصري تطبيقًا

أ.م.د. رياض عبد الرحيم حسين

٣١

جامعة البصرة / كلية التربية - القرنة

الفقيه البصري المتبحر الشيخ مفلح الصيمري ومذهبه في بيع الكيلاب، عرض

ودراسة ونقد في ضوء منهج الاستنباط عند الإمامية

أ.م.د. الشيخ محمود العيداني / مركز تراث البصرة

أ.م.د. مرتضى جواد عواد المدوح - جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الإنسانية /

٧٥

قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية

منهج أهل البيت عليهم السلام في التواصل الفكري، محاورات الإمام جعفر بن محمد

الصادق عليه السلام وعمرو بن عبيد المعتزلي تطبيقًا

م.م. حنين عباس سالم

١٥١

جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم التاريخ

أوزان الخليل الشعرية، قراءة في الاحتمالات

الأستاذ المتمرس الدكتور سوادى فرج مكلف

١٧٩

جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية

مستويات الأداء اللغوي، في شعر عبد العزيز عسير

أ.د. علي مجيد البديري / جامعة البصرة - كلية الآداب

٢٠١

الباحثة: نيسان سعدي جاسم / جامعة البصرة - كلية الآداب

إِجْرَاءَاتُ وَائِي الْبَصْرَةَ عُمَانُ بِنِ حُنَيْفٍ فِي مُوَأَجَهَةِ أَنْبَاعِ الْجَمَلِ سَنَةِ (٣٣٦هـ)

أ.د. شكري ناصر عبد الحسن - جَامِعَةُ الْبَصْرَةَ / كَلِّيَّةُ التَّرْبِيَةِ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ

م.د. دنيا سلمان محسن - جامعة البصرة / كَلِّيَّةُ التَّرْبِيَةِ لِلْبَنَاتِ / قَسْمُ التَّأْرِيخِ ٢٤١

نُصُوصٌ مَفْقُودَةٌ مِنْ كِتَابِ (تَارِيخِ الْبَصْرَةَ) لَزَكَرِيَّا بِنِ يَحْيَى بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

الضَّبِّيِّ الْبَصْرِيِّ، الْمَشْهُورِ بِالسَّاجِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةِ (٣٠٧هـ / ٩٢٠م)، مِنْ خِلَالِ

كِتَابِ (مُعْجَمِ الْبُلْدَانِ) لِيَاقُوتِ الْحَمُويِّ (جَمْعًا وَدِرَاسَةً)

أ.د. نزار عبد المحسن الداغر - جامعة البصرة / كَلِّيَّةُ الْآدَابِ / قَسْمُ التَّأْرِيخِ

م.د. سارة عبد الرزاق زاجي الأسدي - جامعة البصرة / كَلِّيَّةُ الْآدَابِ / قَسْمُ التَّأْرِيخِ ٢٨٥

دَوْرُ الْحَسَنِ بِنِ الْمَيْثَمِ الْبَصْرِيِّ فِي تَارِيخِ الدَّوْلَةِ الْفَاطِمِيَّةِ

م.د. سندس بندر خزعل

مَرْكَزُ دِرَاسَاتِ الْبَصْرَةَ وَالْخَلِيْجِ الْعَرَبِيِّ / جَامِعَةُ الْبَصْرَةَ ٣٣٩

الْأَحْوَالُ الْاِقْتِصَادِيَّةُ فِي الْبَصْرَةَ (١٩٢١-١٩٣١)

م.م. صابرين كريم مناتي

جَامِعَةُ الْبَصْرَةَ / كَلِّيَّةُ التَّرْبِيَةِ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ / قَسْمُ التَّأْرِيخِ ٣٧٥

**Basra Internal and External Trade (1969-1975)**

Rafal H. Khammas Al-Zaidy Assistant Lecturer

Center of Basra and Arab Gulf Studies, University of Basra

**23**

## ملف العدد

# من تراث الإمامية في البصرة: دراسات في التفسير والفقه والكلام

١- المنهج الروائي في التفسير القرآني، روايات أبان بن عثمان البصري تطبيقاً.

٢- الفقيه البصري المتبحر الشيخ مفليح الصيمري ومذهبه في بيع الكلاب، عرض ودراسة ونقد في ضوء منهج الاستنباط عند الإمامية.

٣- منهج أهل البيت عليهم السلام في التواصل الفكري، محاورات الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام وعمرو بن عبيد المعتزلي تطبيقاً.



الأحوال الإقتصادية في البصرة  
(١٩٢١-١٩٣١)

Economic Conditions in Basrah

(1921 - 1931)

م.م. صابرين كريم مناتي  
جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم التاريخ

Sabreen K. Mnati, Assistant Lecturer

Department of History, College of Education for Human  
Sciences, University of Basrah



### ملخص البحث

يهدفُ البحثُ إلى تسليطِ الصُّوءِ على أحوالِ البصرة الاقتصادية؛ لما لها من أهمية كبيرة في سلسلة الدراسات التي تبحث في تاريخ البصرة، ولاسيما أنَّ الموضوع يُعنى -بصورة رئيسة- بحقبة زمنية لها خصوصيتها وأهميتها الكبيرة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، التي تمثلت في نشوء الدولة العراقية وتأسيسها سنة (١٩٢١).

حاول البحثُ تتبعَ الأوضاع الاقتصادية بالتركيز على قطاعات البلاد الاقتصادية الرئيسية في الزراعة والصناعة والتجارة؛ إذ إنَّ بداية عهد الإنتداب البريطاني يمثل مرحلة واحدة لها سياستها واتجاهاتها وأهدافها، وعدت مرحلة إنتقالية، حصل العراق -بعدها مباشرة- على إستقلاله في عام (١٩٣٢)، وكانت البصرة مدينة عراقية خليجية لها أهمية تاريخية؛ بسبب التطورات التي صاحبت الحالة الاقتصادية فيها بعد مرورها بالأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٩)، وإبراز الأوضاع والمشاكل التي عانت منها البصرة، وأثر الموقف البريطاني في مسيرة البصرة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: أوضاع البصرة؛ الأوضاع الاقتصادية؛ تاريخ العراق الحديث؛ الموقف البريطاني.

## Abstract

The present study highlights the economic conditions in Basrah during the period (1921-1931) which constitutes special importance in the modern history of Iraq as the Iraq state was established in 1921. The study aims at dealing with Iraq's main economic sectors in the agricultural, industrial and trade fields. It is worth mentioning that Iraq has gained its independence in 1932 following the British Mandate. The city of Basrah has special importance being a gulf city that witnessed developments that accompanied the economic conditions after passing through the World Economic crisis (1929-1939). The conditions and problems that Basrah suffered from have been studied together with the influence of the British attitude on the economic movement in Basrah.

**KEY WORDS:** Basrah Conditions; Economic Conditions; History of Modern Iraq; The British Attitude.

## المقدمة

بعد تتبُّع تاريخ العراق الإقتصادي - والبصرة على وجه الخصوص - في المدة التي سبقت الإنتداب البريطاني (١٩٢٠-١٩٣٣)، يُلاحظ أنه كان يُكابدُ من حجم المعاناة الإقتصادية، والضائقة المعيشية التي كان بها الناس، فضلاً عن المشاكل الكبيرة التي أثمرت في واقعهم المُزري، وبخاصة قلة فرص العمل، وانتشار البطالة، وتعطيل قوى الإنتاج، والاعتماد على المستورد الذي غزا الأسواق.

تناول البحثُ محاور مختلفة، كالزراعة، والصناعة، والتجارة. ففي محور الزراعة بيّن البحث - في تلك المدة - أنها لم تشهد تغييراً وإصلاحاً، إلا عندما قام (مدحت باشا) بإلغاء بعض الرسوم، وأصبح الإنتاج قائماً على أساس التصدير، وجني الأرباح، ولا سيما من التّمور، فضلاً عما كانت تُعانيه من الأساليب الزراعية القديمة التي أدت إلى تأخر الإنتاج، وهجرة الفلاحين من أراضيهم؛ لكثرة الضرائب التي فرضتها عليهم السلطات، وهيمنة كبار رجال الدولة، إلا أن بوادر التغيير قد ظهرت بعد فتح قناة السويس؛ ما أدى إلى حدوث تغييرات مهمة وكبيرة في أوضاع البصرة الإقتصادية.

ووضّح البحث أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الزراعة عبر تكدّس الضرائب، وفرض الضرائب الكبيرة؛ ما أدى إلى تراكم الديون، وتسلب الملاكين من أجل مصالحهم، واستغلال الفلاحين أبشع استغلال، الأمر الذي أثار في الإنتاج الزراعي.

أما في محور الصناعة، فقد كانت الصناعة بدائية تعتمد العمل اليدوي، ومبدأ المقايضة، إلا أن هذا الإنتاج الصناعي قد تغير أيضاً، خاصة بعد تولي (مدحت باشا) الولاية؛ إذ أدخل تغييرات كثيرة أسهمت في تطوير هذا القطاع، منها: إدخال صناعات جديدة، وقد تأثرت الكثير من الصناعات بالرساميل الأجنبية، منها: صناعة كبس التمور، إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى، ومجيء بريطانيا وهيمنتها على اقتصاد البلاد، أدى إلى إصابتها بالتأخر، فضلاً عما كانت تعانيه في عهد الانتداب البريطاني من عدم القدرة على منافسة الإنتاج الأجنبي، وكيف أثرت الأزمة الاقتصادية في العمال وعملهم، وكيف أصبح العمال تحت تأثير السيطرة الأجنبية وهيمنتها على الأوضاع العامة، وقيام بعض الصناعات التي تأتي في خدمة الدولة المتدبة.

كذلك الحال فيما يخص التجارة التي عانت في أواخر عهد الاحتلال العثماني من الجمود والتخلف والفساد الإداري والفوضى. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت ملامح التطور تظهر على التجارة لعدة أسباب، يقف في مقدمتها فتح قناة السويس، التي عملت على ربط العراق مع السوق العالمية، وتحديدًا مع السوق البريطانية، فنشطت البعثات الأوربية في مجال التنقيب عن الثروات المعدنية، فتحوّلت البلاد - بفضل هذا - إلى مصدر للمواد الأولية في السوق العالمية. ونتيجة لإرتباط سوق العراق مع السوق العالمية، فقد كانت الأسعار - بصورة عامة - تعاني من التقلبات المفاجئة، فأدى إلى إفلاس الكثير من التجّار، وكانت تجارة البصرة أوسع من تجارة المحافظات الأخرى؛ بحكم نشاطها التجاري، ووجود الميناء، وموقع البصرة؛ إذ عدت مركزاً تجارياً لما تقوم به العشائر الاقتصادية من فعاليات اقتصادية في تلك الحقبة.

## أولاً: الأحوال الزراعيّة

احتلت البصرة أهميّة كبيرة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، وكان لها دورٌ بارزٌ بين مدن العراق؛ لما تتمتع به من أرضٍ خصبةٍ، وموقعٍ جغرافيٍّ عُدَّت فيه البصرة المنفذ الوحيد للعراق من جهة الخليج العربي<sup>(١)</sup>.

عانى الاقتصاد العراقيّ - منذ العهد العثمانيّ - من مشاكل عديدة في الزراعة، منها: اعتماد الفلاحين على الأساليب القديمة في الزراعة، كاستخدام الآلات القديمة، والمحراث الخشبيّ، والحيوانات؛ ما أدّى إلى تأخر الإنتاج، وهجرة الفلاحين من أراضيهم؛ بسبب نظام الضرائب التي فرضتها السلطات، وتقسيم الأراضي على كبار رجال الدولة الذين سخّروا الفلاحين في زراعتها مقابل أجر زهيد، فشهد ذلك تراجعاً واضحاً؛ بسبب فقر الفلاحين، وكثرة الضرائب، وانعدام الأمن<sup>(٢)</sup>، وعدم وجود أنظمة ري حديثة، كالسدود والخزانات والنواظم، لذلك كثيراً ما كانت تحدث الفيضانات، وتؤدي إلى تدمير الكثير من المحاصيل الزراعيّة المختلفة، ما نتج عنه تدمير أكثر من مليوني نخلة في عام (١٨٩٦)<sup>(٣)</sup>.

بدأت معالم التغيير الواضحة تظهر في أوضاع البصرة الاقتصادية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر أو بأكثر؛ نتيجة فتح قناة السويس سنة (١٨٦٩)، ما أدّى إلى حدوث تغييرات مهمّة وكبيرة في الحياة الاقتصادية للعراق، منها: دمج العراق بالسوق الرأسماليّة، الذي ارتفعت - بسببه - قيمة الموادّ المصدرّة أضعافاً مضاعفة في نصف قرن فقط<sup>(٤)</sup>، التي زاد فيها عدد النخيل إلى الضعف بعد عشر سنوات من فتح قناة السويس للملاحة الدوليّة؛ إذ بلغت صادراتها

أربعة أضعاف في سنة (١٩١٣)، فيما حققت صادرات الشعير زيادة كبيرة في الإنتاج<sup>(٥)</sup>.

لم يشهد العراق أي تطور في القطاع الزراعي عدا بعض الاهتمامات والإصلاحات التي قام بها الوالي (مدحت باشا)، ومن أبرز أعماله - في هذا المجال - إلغاء بعض الرسوم التي كانت تؤخذ من أصحاب الأراضي؛ ما أدى - بالنتيجة - إلى تحسن في القطاع الزراعي فيما بعد، وتحوّل الإنتاج الزراعي - بعد ذلك - من سدّ الحاجة المحليّة إلى إنتاج قائم على أساس التصدير وجني الأرباح، ولاسيما في إنتاج التّمور، ومع ذلك صاحب هذا التحسّن ظهور طبقة من الملاك الإقطاعيين؛ إذ تمتلك هذه الطبقة مساحات واسعة من الأراضي الزراعيّة<sup>(٦)</sup>.

وفي أواخر احتلال الدولة العثمانيّة للعراق، مارست القوّة، وجّهت حملات عسكريّة؛ لإجبار القبائل على العمل بالزراعة، غير أنّ الأسلوب الذي استعملته كان متناقصاً مع روح المرحلة الاقتصادية السائدة ومقتضياتها في تلك الحقبة، ورفضت التعاون الذي كان يحدث بين العشائر من أجل الحصول على الأمن والحماية من دون الاعتماد على الحكومة، فكان الصّدّام - دائماً - بين الحكومة العثمانيّة والعشائر العراقيّة؛ بسبب الحصول على ملكيّة الأرض، والإسكان، وحفر جداول الرّي الزراعيّة، ومنها: حملة يوسف باشا، التي تعود مجمل أسبابها إلى تطبيق نظام الطابو، وإتباع خطوات الإدارة العثمانيّة من أجل تطبيق المركزيّة<sup>(٧)</sup>.

واجهت الزراعة في البصرة مشاكل متعدّدة، ابتداءً ممّا خلفه العهد العثماني من اندفاع الولاة في كسب الأموال وإرسالها إلى السّلطان، والكسب الشّخصي،

إلى أثر قيام الحرب العالميّة الأولى؛ إذ أصبحت البصرة بوّابة لدخول الجيوش البريطانيّة، واضطراب الأحوال المعيشيّة، ففي سنة (١٩١٧) شكّلت الإدارة البريطانيّة شعبة زراعيّة، كان الهدف منها زيادة الإنتاج؛ لتمويل السكّان والجيوش، ولكنّ كلّ مشاريع المزارع الكبيرة قد أُفُلت بعد إعلان الهدنة<sup>(٨)</sup>، ومنذ أن بدأ الاستعمار البريطانيّ سيطرته على العراق، باشر باستخدام الأساليب المتعدّدة في الاستغلال، والعمل على ربط الاقتصاد العراقيّ بعجلة الاقتصاد البريطانيّ بقوّة في تلك الحقبة، وتوطيد سلطته واستمرار سطوته<sup>(٩)</sup>، ويتّضح ذلك من نصيحة المس بيل<sup>(١٠)</sup>، التي قدّمها إلى برسي كوكس<sup>(١١)</sup>، (إذا استطعنا أن نتوصّل إلى حلّ صحيح للمشكلة الزراعيّة، فيبقى العراق بلدًا زراعيًّا إلى الأبد)<sup>(١٢)</sup>، وكانت الإدارة البريطانيّة قد عزّزت مركز الشيوخ لخدمة مصالحها، وهذا ما جعلهم ذوي نفوذٍ واسعٍ، فمنحتهم الامتيازات، مثل: الإعفاء من الضرائب، والاستفادة من الأراضي الأميريّة، ومنحهم أراضي واسعة، وجعل ولاء أفراد العشائر للشيوخ بدلًا من السُلطة الإداريّة، وبهذه السياسة تمكّنت بريطانيا من فرض سيطرتها على العشائر، وتحقيق ذلك زيادة في الإنتاج الزراعيّ<sup>(١٣)</sup>.

وقد أغرت هذه السياسة الملاكين في استغلال هذه النفود لصالحهم من دون التفكير بمصالح الفلاحين؛ إذ استغلّوا جهودهم بأبشع صورة، ومارسوا عليهم أنواعًا من الاضطهاد، وصاروا ينظرون إليهم بوصفهم وسيلة من وسائل الإنتاج، وعملت - كذلك - على نزع ملكيّة الأرض من الملاكين والشيوخ المعارضين لها، ومنح الموالين لها أراضي واسعة، وركّزت السُلطة الزراعيّة بيد الشيوخ وأشرف المَدن، وهنا استغلّ الشيوخ سلطتهم على الفلاحين بإجبارهم

على طاعة أوامر الملاكين في البصرة؛ لذلك طالب فلاحو بساتين الثمور بتحسين أحوالهم، ووضع نهاية للقسمة غير العادلة في المحصول، إلا أن سلطات الاحتلال قد تدخلت بقوة لصالح الشيوخ، ونتيجة لتعاون بعض الشيوخ مع السلطات البريطانية، فقد قدمت لهما الأخيرة مكافآت مجزية، ورواتب شهرية، ووظائف إدارية، وأطلقت أيديهم في العمل، ومنحتهم سلطات واسعة على أفراد عشائهم، ووسعت دائرة نفوذهم بالمناصب الإدارية، ولقاء هذا الدعم الذي لقيه الشيوخ - كانت الإدارة البريطانية تطلب منهم أن يحفظوا النظام في مناطقهم، وأن يعملوا على دفع الواردات، وعلى جبايتها، فضلاً عن مطالب آخر تخصّ الولاء للإدارة البريطانية، والأمن، والعلاقات بصورة عامة<sup>(١٤)</sup>.

عدّ النظام الإقطاعي مشكلة من المشاكل الصعبة التي واجهت الفلاحين؛ فقد بلغت سيطرة الإقطاع على الأراضي الزراعية نسبة (٧٥٪) للملاكين، و(٢٥٪) للملاكين الصغار، وشكّلت نسبة الإقطاعيين (١٪) من السكان بامتلاكها ثلاثة أرباع من الأراضي المروية<sup>(١٥)</sup>؛ لذا كان الفلاح يواجه صعوبات كثيرة في حياته الزراعية، منها: صعوبة العيش؛ لفقدانه الرغبة في الزراعة؛ إذ إن رؤوس الأموال غير كافية، مع عدم وجود مؤسسات تمنح القروض<sup>(١٦)</sup>؛ ما يدفع الفلاح إلى الاقتراض، والوقوع في الدين، كما كان يؤجّل الدفع إلى يوم الحصاد، وبما أن حصّته تكون قليلة، فستراكم عليه الديون، فيستغلّها الملاكون بفائدة كبيرة تبلغ (٣٠٪)<sup>(١٧)</sup>.

وقد انخفضت قيمة الأسعار قبل الحرب العالمية الأولى وما بعدها، ففي البصرة كانت قد ارتفعت أسعار التمر في منطقه شطّ العرب - التي تعتمد على

إنتاج التمر - إلى أعلى مستوى قياساً بما قبل الحرب<sup>(١٨)</sup>.

تميّزت طبيعة أرض البصرة بكونها ذات تربة غرينية؛ لذلك يتسم مناخها بأنه حارّ صيفاً، ومعتدل في الشتاء، ويتميّز - كذلك - بالرطوبة العالية؛ بحكم القرب من مياه الخليج العربي، وقد كان أهل البصرة يعتمدون في زراعة بساتينهم على حركة المدّ والجزر بشكل رئيس، فضلاً عن الأمطار الساقطة شتاءً؛ ونتيجة لهذه الظروف، فقد زُرعت في البصرة المحاصيل المختلفة، وكان من أبرزها النخيل، فقد بلغ عدده ما بين (٢٣) إلى (٢٥) مليون نخلة، ويشكّل ثمرها (التمر) الحاصل الرئيس فيها، ويغطّي جانب شطّ العرب، وكانت هناك - أيضاً - زراعة الحبوب المختلفة، التي تكثرت في ناحية المدينة بقضاء القرنة<sup>(١٩)</sup>. وقد ساعد مناخ البصرة الحارّ والرطب على زراعة الفواكه المختلفة، كالموز الذي عرفوه بمدّة سبقت القرن العشرين، وبعض الخضراوات - أيضاً -، كالطماطم، والبامية، والشّجر، وغيرها<sup>(٢٠)</sup>، وقد كان اعتدال الشتاء عاملاً مساعداً على نموّ أشجار فاكهة المنطقة المعتدلة، في حين اشتهرت منطقة الزبير بزراعة فاكهة الرّقي، والبطيخ، وقد سدّت زراعة هذين المحصولين الحاجة المحليّة منهما، وكانا موردًا ماليًا للمزارعين، وأهمّ مصدر لثروتهم<sup>(٢١)</sup>، وكثُر فيها - كذلك - زراعة الخضراوات بأنواعها المختلفة، وأبرزها الطماطم، التي توسّعت زراعتها بشكل لافت للنظر، وأصبحت البصرة تصدّر الكثير منها إلى الأسواق بعد سدّ حاجتها الفعلية<sup>(٢٢)</sup>.

أمّا الثروة الحيوانية، فقد كان لها أهميّة كبيرة، أثّرت بشكل كبير في اقتصاد البصرة؛ إذ كانت عاملاً مهمّاً في تنمية القطاع الزراعيّ، وقد تمثّل في حرث

الأرض، وكانت هناك أهمية كبيرة للحيوانات في الإستهلاك اليومي، كالأبقار والجاموس والخراف والماعز والدجاج، فضلاً عن كثرة الأسماك في البصرة، وقد صاحبها تنوعٌ فيها، سواء البحرية منها أم النهرية.

وقد كان للبصرة - كذلك - حصّة كبيرة من الخيول، فقد اشتهرت الخيول البصرية بالسّمعة الطيبة؛ فكانت تُشترى بأثمانٍ عالية، وقد باعها البصريون بوصفها وسيطاً خاصاً، وأسهموا في نقلها إلى الهند وبريطانيا، وأغلب الخيول - التي كانت تمتلكها البصرة - هلكت؛ بسبب الحروب، وبعضها الآخر قُتل - وبأعدادٍ كبيرة - في الحرب العالمية الأولى، وقد اشترى الإنكليز - بعد احتلال البصرة - أعداداً كبيرة منها؛ ليستخدموها في حربهم مع الأتراك<sup>(٢٣)</sup>.

بعد مرحلة الإحتلال العسكري المباشر، ودخول العراق تحت الإنتداب البريطاني، واجه العراق مرحلة جديدة على الصّعيد السياسي، ومن ثمّ قيام الحكم الوطني، وهو تأسيس المملكة العراقية عام (١٩٢١م)، وكانت الفوضى والإرباك هي البارزة في الإقتصاد العراقي، فقد أصبحت موارد البلاد تُعاني من الكوارث الطبيعية، كالفيضانات، والجفاف، وقلة الأمطار، وهجوم الجراد والحشرات، فضلاً عن أنّ الوسائل التي يعتمد عليها كانت وسائل تقليدية في الإنتاج، وقد حاولت الحكومات - عبر وزاراتها المتعاقبة - تنظيم العلاقات الزراعيّة، ومعالجة المشاكل القائمة، كما في مشكلة الأراضي، إلّا أنّها لم تحسّن أوضاع الفلاحين، وإنّما زادتها سوءاً؛ إذ قرّبت الشيوخ، وجعلت منهم ممثّلين رسميين لمجموع أفراد العشيرة؛ ما أخلّ بالحقوق، وعرّض الإنتاج الزراعي للإرباك؛ وبهذا وقع الثقل الأكبر على الفلاح، إذ كان إنتاجه منخفضاً؛ فأدّى

ذلك إلى التأثير على طريقة عيش الفلاح، التي اتّسمت بالفقر والعوز، وكان تعزيز بريطانيا لعلاقتها مع الشيوخ من أجل مصالحها لتحقيق أهدافها<sup>(٢٤)</sup>. وفي السنوات الأولى من عهد الدولة العراقية الجديدة، بدأت تظهر آثار الارتباط بالسوق الرأسمالية عندما تأثر دخل الحكومة كثيراً بكساد التجارة، وهبطت الأسعار، ومن ثمّ انخفضت ميزانية الدولة في عام (١٩٢١-١٩٢٢م) إلى (٥٠) مليون روبية في ميزانية (١٩٢٢-١٩٢٣م)<sup>(٢٥)</sup>. وفرضت الحكومة ضرائب على المناطق الزراعية، وكانت تختلف في مقدارها الضريبي بين منطقة وأخرى، فقد بلغت قيمة ناتج العامل الزراعي في البصرة حدود (٥١٣) روبية، مع الأخذ بالنظر المنتوج الرئيس، وهو التمر، وكان الاعتماد في الإرواء على مياه المد، وهي الطريقة الأكثر شيوعاً آنذاك؛ لذلك كانت قيمة إنتاج العامل الزراعي متفاوتة<sup>(٢٦)</sup>، وكانت الأوضاع التي تُحيط بالفلاح لها آثار كبيرة في تحديد شكل الإنتاج الزراعي، نقصد استخدام الوسائل البسيطة، وتراكم الديون؛ ما أدى إلى سوء أوضاعه المعاشية، وانخفاض إنتاجيته، وتدني الصحة العامة للفلاحين، وانتشار الأمراض بينهم؛ ما أثر في النشاط الزراعي؛ إذ بلغ دخل الفلاح العراقي في الأقسام الجنوبية -وفي البصرة تحديداً- (١١٠) روبية نتيجة لهذه الأساليب البدائية<sup>(٢٧)</sup>، وبما أنّ الإقتصاد العراقي كان قائماً على الزراعة، فإنّها تلقت أولى ضربات الأزمة الاقتصادية العالمية وأقسامها، فقد أدى انخفاض الطلب الخارجي على منتوجات العراق الزراعية والحيوانية إلى ارتفاع مواردها، ومن ثمّ انخفاض أسعارها بشكلٍ لم يشهد لها مثيل من قبل<sup>(٢٨)</sup>. وفي السنين التي تلت العام (١٩٢٨) بدأت تظهر -على الإنتاج الزراعي-

علامات إنخفاضٍ في التصدير، ولاسيما على محصولي الحنطة والشعير، وإن هذا الهبوط في الاستيراد جاء بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت، فضلاً عن ارتفاع تكاليف عمل المضخات وتشغيلها، وعدم صلاحيتها، وقد تكدّست البضائع في الأسواق المحليّة، وتدهورت أسعار مشتقاتها بصورة كبيرة بسبب هذه الأزمة العالميّة، وأثر -بذلك- على طبيعة الإنتاج الزراعيّ؛ ما أدّى إلى انخفاض أسعار المحاصيل بدرجة كبيرة؛ إذ بلغ الانخفاض في أسعار التمور في بداية الأزمة نسبة تزيد عن (٣٠٪)<sup>(٢٩)</sup>، ولم يجر تدهور أسعار المنتجات الزراعيّة والحيوانيّة العراقيّة بصورة مفاجئة، وإنما جاءت مع تدهور الأسعار العالميّة، وعلى الرغم من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعيّة والحيوانيّة، إلا إن سوقها ظلّت راكدة طول سنوات الأزمة، وتكدّست البضائع فيها<sup>(٣٠)</sup>.

اشتهرت البصرة بزراعة النخيل، وكانت تُنتج أجود أنواع التمور، ما جعلها محلّ إعجاب المجتمع المحيط من بقية الدول، فأخذت البصرة بتصدير أكثر أصناف التمور جودةً إلى الخارج، وفي قبال هذا كله، فقد كانت زراعته تُلاقي صعوبات، كتقدير قيمة الإنتاج بنسبة (١٠٪)<sup>(٣١)</sup>؛ لما يتعرّض إليه النخيل من آفاتٍ زراعيّة، أو الأمراض المختلفة التي كانت تصيبه؛ ما أدّى إلى انخفاض المحصول، وشحّة أنواع التمور المنتجة<sup>(٣٢)</sup>.

وبما أنّ الجانب الاقتصاديّ يشكّل عصب الحياة، ويُعدّ جانباً مهماً وحيويّاً في حياة البلاد؛ لأهمّيّته الكبيرة؛ لذا كان لنوّاب البصرة حضور بارز في مناقشات مجلس النوّاب، فقد كانوا سباقين إلى إيجاد معالجة شاملة بهدف تطوير الزراعة بما يخدم البلاد في مختلف النواحي، وكان من جملة ما دعوا إليه هو المحافظة على

الثروات الاقتصادية المهمة في العراق في المدة (١٩٢٥-١٩٥٨م) (٣٣).

برز دور نواب البصرة بشكل خاص في مناقشة موضوع جمعية التمور عبر جلسات المجلس المتعاقبة، فالتمر يشكّل المنتج الأول لأهالي البصرة، ويرتبط بحياتهم الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً، ومنذ أن شكّلت الحكومة العراقية عام (١٩٢١م)، اهتمت بشؤون الزراعة بصورة عامة، وبالمشاريع الإروائية بصورة خاصة؛ لأنّ كلّ ما يتعلّق بالرّي في البلاد كان متخلفاً لا يفي بأغراض الزراعة، فضلاً عن المبالغ المخصّصة للرّي، التي كانت قليلة جداً، فقد قدّرت بحدود (٥٪) من عام (١٩٢١-١٩٢٩م)، ولكون المشاريع الإروائية الزراعيّة لها دور كبير في تحسين الأوضاع الاقتصاديّة للدولة، فقد وصّحت إهتمام الحكومات المتعاقبة بهذه المشاريع، وسعى نواب المجلس -ولا سيّما نواب البصرة- في مناقشاتهم إلى حثّ الحكومة والضّغط عليها لبذل جهودها في تطوير جوانب الرّي والزراعة بمستوياتها في البلاد كافّة (٣٤)، وقد رفع كلّ من نواب البصرة: الدكتور سليمان غزالة، ومصطفى الطه، ومحمد أمين عادل باشا عيان مذكرةً إلى المجلس، طالبوا فيها بحفر أنهار البصرة؛ لقلّة المياه فيها؛ لأنّ نقصها يؤثّر في إنتاج النّخيل، موضّحين أنّ القيام بحفر هذه الأنهار سوف يؤدّي إلى إنقاذ النّخيل والزراعة التي أصبحت على وشك التّلاشي، وفي الوقت نفسه يتمّ تشغيل بعض العمّال الذين يكسبون رزقهم منها، وقد حصلت الموافقة على المذكّرة في المجلس، وتمّ رفعها إلى الحكومة؛ للبتّ في الموضوع، وضمن هذا السّياق طالب النّائب الدكتور سليمان غزالي في مناسبة أخرى وزير الأشغال والمواصلات بضرورة حفر هذه الأنهار من أجل إعطاء أهمّيّة لهذا الموضوع؛

لأنَّ حياة أهل البصرة متوقّفة على تلك الأنهار، وكانت إجابة الوزير محمد أمين زكي بأنَّ الحكومة ستعمل على هذا الموضوع، موضّحاً أنّه يوجد مبلغ في الميزانية لغرض شراء مكائن الحفر، علماً أنّ الأنهار التي ستقوم بكرمها، هي: نهر البصرة، واليهودي، وبعض الأنهار الأخرى.

وفي جلسة (١١ حزيران ١٩٢٨م)، وضّح وزير الزراعة والرّي (سلمان البرّاك) مطالب النائب (مصطفى طه)، ذاكراً أنّ المبالغ التي رُصدت لحفر أنهار البصرة قد صُرفت لغرض عمل بوابات وصيانة جدولي أبي الخصيب واليهودي، علماً أنّ الحكومة قد رُصدت مبلغاً قدره (١٥٠،٠٠٠) روبية، سيوظّف بأجمعه لغرض تطهير أنهار البصرة، وهي: نهر الرّباط، والجبيلة، والخندق، والسراجي، وجدول أبي مغيرة، وزياديّة، وأثناء تصديق الميزانية سوف يُباشِر العمل بها<sup>(٣٥)</sup>.

ودافع سليمان فيضي في اللّائحة التي رفعها إلى الحكومة في السّنة نفسها (١٩٢٨م)، دافع عن أصحاب النّخيل من جهة ثمره؛ إذ إنّهُ يحتاج -على الأقلّ- مرّة كلّ أربع سنوات لأنّ تُعمر أرضه بالكسور والتسميد والنشور، وكلفة الإعمار هذه قد ارتفعت في السّنات الأخيرة بشكل يُثقل كاهل الملاك والفلاح، فضلاً عن عوامل زادت من مصاعب زراعة النّخيل في البصرة، منها: قلّة المياه، واضطرار الملاكين إلى كرى الأنهر بين فترات متقاربة؛ ما أذى إلى ارتفاع تكاليف الكرى، ونقص المياه، فتسبّب في ضعف النّخيل وجفاف التّمور بصورة نسبيّة، وإلى ندرة الفسيل وارتفاع ثمنه؛ فتتج عنه إتلافه<sup>(٣٦)</sup>، وقد أدّى تفاقم هذه المصاعب إلى تدهور الوضع المالي لأصحاب النّخيل، وعجزهم عن إعمار بساتينهم؛ لذلك لجأوا إلى الإقتراض، وبفوائد عالية، ومن ثمّ باعوا

تلك البساتين بأثمان بخسة، وهكذا برزت ظاهرة خطيرة في السنوات الأخيرة، هي خراب البساتين، التي أصبح منظرها مهجوراً، فضلاً عن الرسوم الحكومية التي فرضتها على النخيل؛ فأدّى إلى إرهاب المالك أكثر، وبلغ حاصل التّمور في البصرة - التي تمتاز بوجودتها وحلاوتها المعتدلة، بأصنافه المعروفة: الحلاوي، الخضراوي، الزّهديّ، السّائر، الدّير، البريم، وغيرها - سنويّاً (١٣٠،٠٠٠) ألف طنّ، يُصدّر منه إلى الخارج حدود (١٠٠،٠٠٠) ألف طنّ، ويُسْتهلك الباقي في داخل العراق<sup>(٣٧)</sup>.

كان لمشروع حفر سدّ الفاو وشطّ العرب آثارٌ سلبيةً على بساتين البصرة؛ فقد لحقت بها أضرارٌ ماديّةٌ انعكست على أصحابها، ونتيجة لذلك طلب النّائب (محمّد سعيد عبد الواحد) من الحكومة أن تُعالج هذا الضّرر الذي لحق بالبساتين، نتيجة قلة المياه؛ لحماية البساتين وصيانتها، ورفع الأضرار الماديّة عن أهاليها، ومن جانبٍ آخر، فقد أبدى نواب البصرة اهتماماً كبيراً بموضوع الإرواء فيها، وكان ذلك حاضرًا في مناقشه الميزانيّة العامّة لسنة ١٩٢٧، فتحدّث النّائب (مصطفى الطّه) عن حالة الرّي المتردّية في البصرة، منذ زمن الإحتلال البريطانيّ؛ بسبب السدّ الذي أصبح مانعًا من مرور المياه، فلم يعد مرور المياه كما كان في السّابق<sup>(٣٨)</sup>.

وتحدّث نواب البصرة داخل المجلس النّيابيّ عن موضوع الكوارث الطبيعيّة، والآفات الزراعيّة، وكيفيّة مكافحتها، ودرء خطرهما، ومساعدة المتضرّرين، ومنهم النّائب سليمان غزالة، الذي طالب الحكومة بزيادة ما ورد في لائحة (١٩٢٧م) من قانون مكافحة الجراد، وأن تتعاون مع الدّول المجاورة من أجل

مكافحة صحيحة، إلا أن الحكومة لم تُحقق تعاوناً وثيقاً مع البلدان المجاورة، ولم تصرف المبالغ المخصصة لها؛ لذلك اقترح النائب ضرورة عقد معاهدات مع البلدان المجاورة؛ لغرض إتخاذ التدابير اللازمة التي تستطيع مكافحة الجراد، وقد تساءل النائب (محمد سعيد عبد الواحد) عن الإجراءات الحكومية التي أُتخذت لتجنب ما حصل خلال السنة الماضية من آثار هجوم الجراد على البصرة ومناطقها الزراعية بأعداد كبيرة، وإلحاق الضرر الكبير بالمحاصيل الزراعيّة؛ لأن مشكلة الجراد لم تُعالج بصورة جدّية وفعّالة، وإنما كانت معالجتها سطحيّة؛ ما جعل نواب البصرة يستغلون آية فرصة داخل المجلس لإثارة هذا الموضوع. وتحدّث النائب (محمد سعيد عبد الواحد) في جلسة (١٨ نيسان ١٩٢٨ م) عن لائحة اعتمادات إضافية لمكافحة الجراد، منتقداً الحكومة في هذا الجانب<sup>(٣٩)</sup>.

تعرّضت بساتين البصرة إلى حشرة المنّ، واتّسعت أضرارها، وأخذت تفتك بالنخيل؛ لذلك جلبت الحكومة (٢٠) مائة خُصّصت لمكافحة هذه الحشرة، إلا أنّها غير كافية لتغطية الحاجة الفعلية؛ بسبب سعة الأملاك والمزارع المصابة بهذا المرض؛ لذا طلب النائب (محمد سعيد عبد الواحد) من وزير الاقتصاد أن تعمل الحكومة بما هو ضروريّ، ويكون بإتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة هذه الحشرة، إلا أنّ الحكومة لم تلتجأ آذاناً صاغية بعد أن زادت معاناة أهل البصرة في زراعة النخيل، التي كانت معرّضة للضرر، فضلاً عن شكاوى أهل البصرة الكثيرة؛ لذلك انتقد النواب الحكومة؛ لعدم اهتمامهم بموضوع الرّي فيها، بعد اقتراحهم تخصيص أموال لكري الأنهار، وقد ترك للفلاحين العمل في حفر الأنهار. ونظراً إلى ضعف إستجابة الحكومات المتعاقبة في تحقيق مطالب نواب

البصرة بشأن موضوع حفر الأنهار، فقد كان لنواب البصرة - في الدورتين الأولى والثانية - مطالبة كثيرة بهذا الخصوص، وكانت ضمن جلسات المجلس، ولكن دون جدوى تُذكر<sup>(٤٠)</sup>.

ومن هنا يمكن القول: إن نواب البصرة كانوا يطرحون بعض الحلول لمعالجة المشاكل الزراعيّة، مثل: مشكلة الرّي، فقد أوضح النائب سعيد عبد الواحد تضاؤل زراعة النخيل التي سببها تجفيف المستنقعات، وانقطاع مياه الأهوار التي أحدثت أضراراً في نخيل البصرة، وأن النخيل كان يُسقى على الدوام بتّصال مياه الأهوار بالأنهار؛ لذا أصبح النخيل محروماً من المياه، نتيجة قلة مياه الأهوار؛ ما اضطرّ أهالي البصرة إلى شراء مضخّات أو نواعير؛ للمحافظة على بساينهم، ومن هنا دعا الحكومة إلى ضرورة الاهتمام بهذا الموضوع<sup>(٤١)</sup>.

زادت الأزمة العالميّة (١٩٢٩ - ١٩٣٣ م) في نهاية الإنتداب الأمر سوءاً، فقد هبطت أسعار التّمور، واستغل ذلك تجار التصدير والشركات الأجنبيّة الاحتكاريّة، فدفع ذلك المنتجين إلى إتلاف تمورهم بدلاً من بيعها بأسعارٍ واطئة<sup>(٤٢)</sup>.

وبهذا يتّضح أنّ الزراعة - في عهد الإنتداب - كانت متأخّرة، ولم تُعر الدولة اهتماماً كافياً فيما يخصّ الأراضي الزراعيّة، فضلاً عن عدم وجود الخبرة الكافية في تقدّم الزراعة بشكل صحيح، على الرّغم من وجود عوامل طبيعيّة كان من شأنها أن تُسهّم إسهاماً جاداً في دفع النشاط الزراعيّ إلى الأمام، ومن دون أن تكون هناك معوّقات<sup>(٤٣)</sup>.

## ثانياً: الأحوال الصناعيّة

كانت الصناعة في العراق بدائيّة، تعتمدُ العملَ اليدويّ والصناعات الحرفيّة، مثل: صناعة النسيج، وغيرها، وكان الحرفيون فيها مُنظّمين على شكل طوائف، لكل طائفة شيخ، واعتمدت هذه الصناعات على الموادّ الأوّليّة المتوافرة بالدرجة الأولى، واستخدام مبدأ مقايضة منتوجاتها مع مناطق أُخرى، إلّا أنّ هذا الإنتاج الصناعيّ في العراق تغيّر في أواخر العهد العثمانيّ، خصوصاً بعد تولّي (مدحت باشا) منصب ولاية بغداد عام (١٨٦٩م)، ومن جملة بوادر هذا التّغيير إدخال صناعات جديدة باستيراد مكائن طحن الحبوب، وآلات الغزل والنّسيج، وإنشاء معامل عسكريّة؛ لتأمين ملابس الجيش، والعمل على تصليح معامل معيّنة، منها معمل السّفن في البصرة، فضلاً عن تطوير معمل تصليح السّفن، مثل: (الكودي) في البصرة<sup>(٤٤)</sup>.

كان كبس التّمور من الصناعات العراقيّة الأولى التي تأثرت برؤوس الأموال الأجنبيّة؛ لرغبة الأسواق الأوروبيّة والأمريكيّة بالتّوسع في تجارة التّمور، وساعدت هذه الصناعة في ظهور العديد من الصناعات الصّغيرة المرتبطة بها، مثل: إعداد الموادّ التي تُحفظ فيها التّمور المكبوسة وتهيئتها، فضلاً عمّا وفرته تلك الصناعة من فرصٍ كثيرة لتشغيل الأيدي العاملة<sup>(٤٥)</sup>، وقد كانت الصناعة يدويّة يُمارسها النّاس لسدّ حاجاتهم من الموادّ الأساسيّة، وتُعتمد -بالدرجة الأولى- المنتجات الزراعيّة، وفي مقدّمها النّخيل، وصناعة الدّبس، وكبس التّمور، والألياف، وبعض الصناعات الحرفيّة الأخرى، كالصياغة، والتنانير، والحياكة، والخياطة، وغيرها<sup>(٤٦)</sup>.

وفي نهاية القرن التاسع عشر عندما بدأ الرأسمال الأجنبي بالتغلغل في قطاع الصناعة عبر تأسيس معامل ومؤسّسات لتصدير المنتجات الزراعيّة، كانت أغلب رؤوس أموال هذه المعامل أجنبيّة، ومن أهمّ هذه المعامل التي تركّزت في البلاد، هو معمل الثلج في البصرة<sup>(٤٧)</sup>، وعُدّ هذا المعمل من الصناعات المهمّة التي يعتمد عليها السكّان في شرب الماء البارد في فصل الصيف، إلّا أنّه كان يفتقر إلى الشّروط الصحيّة؛ لعدم صيانة المكائن والأبنية والأرضيّات والسقوف، فضلاً عن وجود المياه الملوّثة في صناعة الثلج؛ ما أدّى إلى توفير مياه غير صالحة لصناعتها؛ لذلك عملت دائرة صحّة البصرة سنة (١٩٣٣م) على تجهيز معامل الثلج ومكابس التّمور، بموادّ معقّمة؛ للحفاظ على صحّة المواطن، إلّا أنّ ذلك كان لمُدّة قصيرة؛ بسبب التكلفة الماليّة الكبيرة التي ستقعّ على أصحاب هذه المعامل، فلمْ يكوّنوا راغبين بها<sup>(٤٨)</sup>.

وفي بداية الحرب العالميّة الأولى، ظهرت في البصرة طبقة عماليّة؛ بسبب قلّة وجود الأيدي العاملة، وانعدام الصناعات التي تعتمد عليها، على عكس الحرفيّين العاملين في الشّركات الأجنبيّة في مجال النقل النهريّ وصنع الزوارق، وخاصّة في المناطق التي تُجرى فيها تعبئة التّمور للتصدير، وقد ارتبط وجود الأيدي العاملة في البصرة بالرأسمال الأجنبيّ، وعلى نطاق ضيق في مجال صناعة أحواض السّفن، ومراكز إصلاحها في البصرة، وظهر في البصرة الرأسمال الخاصّ بشكل ضعيف؛ لتلبية احتياجات السّوق منها، وإقامة أحواض لصنع السّفن النهريّة الخشبيّة؛ لارتباطها بإنتاج التّمور والصّيد، وارتبط -أيضاً- بتجارة التّصدير؛ إذ إنّ أربع شركات تصدير للتّمور تعود إلى تجار محليّين. وفي مجال

النقل النهري أُسِّسَتْ شركة تجارة البصرة في عام (١٩١١م)، ودشنت أعمالها بتشغيل باخرتين، وكذلك ظهر الرأسمال الخاص في مجال الطباعة؛ إذ أُسِّسَتْ في البصرة أربع مطابع، ثلاثٌ منها أهليَّةٌ<sup>(٤٩)</sup>.

وفي عهد الإحتلال البريطاني للعراق، عانت الصناعات من تدهور الإنتاج الحرفي فيها، فعملت سلطات الإحتلال على إنشاء صناعات محليَّة واطئة الصِّرف، تقوم على استيراد البضائع من جهة، وتلبية حاجات جيشها من جهة أخرى<sup>(٥٠)</sup>، فضلاً عن إفتتاحها مدارس صناعيَّة في كلِّ من: بغداد، والبصرة، والموصل، وكركوك<sup>(٥١)</sup>.

وكان الإحتلال البريطاني في البصرة عام (١٩١٤م) من العوامل الخارجيَّة التي تسببت في ظهور الطبقة العاملة فيها، فقد سخرت بريطانيا الآلاف من الأيدي العاملة لخدمة جيوشها البالغة مئات الألوف، ففي البصرة وحدها كانت (١٢،٠٠٠) فرقة من العمَّال، فضلاً عن الحمالين الذين يقومون بالشحن والتفريغ، وهؤلاء العمَّال قد أمَّنت بهم بريطانيا الخدمات الأساسيَّة لإحتلالها في تعبيد الطرق والجسور وإنشاء سكك الحديد. وفي عام (١٩١٦م) قامت بتوسيع الميناء لأغراض عسكريَّة، وقد أسهم الإحتلال البريطاني في عودة الشَّركات الأجنبيَّة لممارسة أعمالها، ومنها نشاط العمل في البصرة، فقد وفَّرت في الميناء فرص العمل والخدمات، فضلاً عن وجود أعدادٍ غير معروفة من الأيدي العاملة في مكابس التُّمور<sup>(٥٢)</sup>.

أمَّا العمَّال - في ظلِّ الإحتلال البريطاني -، فقد عاشوا أوضاعاً معيشيَّة سيئة، منها: ضعف الأجور في ظلِّ ارتفاع أسعار الموادِّ الغذائيَّة وشحنها، وتعرُّضهم

إلى أعمال السخرة المرهقة بإخراج الحرفيين من ورشهم بالقوة للعمل في ظروف قاسية، وكثرة الضرائب، والاستيلاء على الغرامات التي فرضتها قوات الاحتلال البريطانية على المواطنين ومصادرتها، فكان ثلثا ما يمول به الجيش البريطاني في العراق من الضرائب التي فرضت على المواطنين، وما إن انتهت الحرب، حتى وجد العمال أنفسهم من دون عمل، وقد كان لسوء الأوضاع التي سببتها الحرب، والفوضى الإدارية التي ارتبطت بها، أثر في ذهاب عدد كبير من الضحايا الذين كانوا من عامة السكان؛ ونتيجة الحاجة الماسة لليد العاملة، جلب البريطانيون إلى العراق عمالاً من جنسيات مختلفة، من هنود وإيرانيين، فتسبب في خلق مشاكل اجتماعية واقتصادية للاحتلال؛ لاستعمالهم سياسة تمييز الأجانب وتفضيلهم على المواطنين، واستغلالهم هذا الجانب بصورة بشعة؛ للضغط على العمال، وقد اختلفت ردود أفعال العمال تجاه هذا الجور، ففي عام (١٩١٦م) وقعت بعض الأحداث ضد منشآت تابعة للإنكليز، ولكن الحدث الأبرز كان إضراب عمال الداكير، مقابل المقام في المعقل؛ إذ أعلنوا الإضراب في واحد أيار (١٩١٨م)، وطالبوا بزيادة الأجور، وتحسين معاملتهم بما يتناسب ووضعهم، على ألا يختلف عن المساواة مع العمال الأجانب<sup>(٥٣)</sup>.

أمّا في عهد الإنتداب، فقد كانت الصناعة في العراق امتداداً للحقب السابقة، وكان للنشاط التجاري دور كبير في سيادة هذا النشاط؛ نتيجة ارتباطه بالأسواق العالمية، ودخول البضائع الأجنبية الرخيصة؛ ما ساعد على تقوية الصناعات الحرفية، وتهديد الصناعات التقليدية؛ فازدهرت الصناعة التي تقوم على التصنيع اليدوي للبضائع الرخيصة، فأصبحت الصناعات الحرفية - في سنوات

الانتداب - مقتصرة على المحلات الصغيرة والبيوت<sup>(٥٤)</sup>، ونتيجة لعدم قدرة الصناعات الحرفية على منافسة الإنتاج الأجنبي ذي الجودة وقلة الثمن، اضطر أصحاب الورش المحلية إلى إغلاق ورشهم، وتغلغل التجار والمرابون داخل الريف لأغراض التبادل التجاري؛ فساعد على ظهور طبقة (الكومبرادور) الشركات التي ارتبطت برأس المال الأجنبي، ولا سيما البريطاني<sup>(٥٥)</sup>.

إن السياسة الاقتصادية التي استخدمتها سلطات الانتداب على التطور الصناعي للقطاع الخاص، وبروز دور الرأسمال الصناعي عبر استيعابها لأكثر من (١٣،٠٠٠) ألف عامل في مشاريعها، التي تمثلت بسكك الحديد وميناء البصرة، فيما بقي دور القطاع العام محصوراً في مطبعة الحكومة والبرق وميناء البصرة، بعد انتقال ملكيته إلى الحكومة عام (١٩٢٤م)، وبقي دور القطاع الخاص على الصناعة، وإعداد المنتجات للتصدير<sup>(٥٦)</sup>.

إن سبب تخلف الصناعة في عهد الانتداب هو: قلة رؤوس الأموال، وقلة المواد الأولية، وعدم خلق فرص للشباب لتعلم الصناعات الفنية الحديثة، فقامت الحكومة في عام (١٩٢٥م) بإصدار قانون خاص بالآلات والأدوات المستوردة لمعامل النسيج الصوفي من ضريبة الاستيراد، وورد في قانون رقم (٣٠) في عام (١٩٢٧م) العديد من الإعفاءات للصناعة، خاصة فيما يتعلق بالآلات المستوردة<sup>(٥٧)</sup>.

وكان لنواب البصرة دورٌ في التعبير عن آرائهم وطروحاتهم عن تطوير الصناعة التي لها أهمية كبيرة في تطور المجتمع، ومن أبرزهم النائب (سليمان غزالة)، الذي طالب عام (١٩٢٧م) الحكومة بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة

لتطوير الصّناعة الوطنيّة، وجلب المكنائ والمعدّات الجديدة، وتشجيع المنتجات الوطنيّة، وإنشاء المصانع المختلفة في البلاد، وفرض على الحكومة إصدار العديد من القوانين، منها: قانون تشجيع المشاريع الصّناعيّة الذي تقدّم باللّائحة من قبل حكومة عبد المحسن السّعدون الثالثة إلى مجلس النّواب، وتضمّن تقديم التسهيلات والمساعدات لأصحاب المصانع والمعامل، واشترط عليهم أن يستخدموا الآلة الميكانيكيّة في الإنتاج، وأن تكون هناك نقلة نوعيّة في المادّة المصنّعة، إلّا أن نواب البصرة لم يُشاركوا في مناقشة هذه اللّائحة، ولكنهم عملوا على تأييدها<sup>(٥٨)</sup>.

وعلى صعيد الرّسوم الجمركيّة، فقد أصدرت الحكومة قانون التّعريف الجمركيّ رقم (٢٠) لسنة (١٩٢٧م)، الذي يُعدّ مبادرة الحكومة الأولى التي تُظهر اهتمامها بالصّناعات الوطنيّة، وبموجب هذا القانون تمّ إعفاء المعدّات والمكنائ والمواد الأوّليّة المستوردة للأغراض الصّناعيّة من رسوم الاستيراد، وتمّ التمييز بين البضائع المستوردة تبعاً لأهمّيّتها ودرجة تصنيعها.

لقد كان لصدور هذا القانون حافز على إدخال الصّناعات الآليّة، وتوسيع نطاقها في السّنوات اللاحقة، وشجّع على استيراد المكنائ، ومكنائ توليد الطّاقة الكهربائيّة اللازمة لتشغيل المعامل والمطابع، وأنّه وفر الحماية للمنتجات المحليّة<sup>(٥٩)</sup>.

وفي عام (١٩٢٩م)، أصدرت الحكومة قانوني تشجيع المشروعات الصّناعيّة رقم (١٤) لسنة (١٩٢٩م)، وأكد هذا القانون على إعفاء المكنائ والآلات التي أُدخلت إلى البصرة من الرّسوم الجمركيّة<sup>(٦٠)</sup>، فدخلت لأول مرّة صناعة

الكاشي، والطابوق، والثلج، والمطابع، وكذلك المواد الأولية المستورد للأغراض الصناعية<sup>(٦١)</sup>.

وجاء في قانون التعريف الجمركية لسنة (١٩٢٧م) فقراتٌ سمحت ببعض الإحصاءات عن ضريبة الدخل وضريبة الأملاك، واستخدام الأراضي الأميرية غير المستغلة<sup>(٦٢)</sup>؛ لغرض إقامة العامل عليها، وبلغ عدد المشاريع الصناعية المستفيدة منه، التي تمتعت بالإعفاءات في عام (١٩٣٠م) إلى (١٣) معملاً، ووصلت إلى (١٨) معملاً في عام (١٩٣١م)<sup>(٦٣)</sup>. وعندما توسعت الأزمة الاقتصادية كانت أولى محطاتها من البصرة في العراق، فبدأت الأفكار الماركسية تأخذ طريقها بوساطة الشباب؛ إذ ظهرت في البصرة، وكان لظهورها عدة عوامل، منها: موقع ميناء البصرة، فقد كان بوابةً لدخول الأفكار الجديدة، والوضع الاقتصادي السيء، والأزمة التي مرت بها الدولة؛ إذ انعكست على التجمعات العمالية، ولاسيما في المؤسسات التابعة للإدارة البريطانية، مثل: السكك، والميناء<sup>(٦٤)</sup>.

اشتدت آثار الأزمة الاقتصادية في السنة الثانية منها على العمال بصورة كبيرة؛ لوجود مجموعة من الأعمال التي أجحفت بحقوقهم، منها: طرد عشرات العمال وفضلهم، وبذلك زاد عددُ العاطلين عن العمل بصورة لم يشهدها العراق من قبل، وهذا ما دفع الكثير من العمال إلى ترك بلادهم، والهجرة إلى البلاد المجاورة؛ بحثاً عن العمل، فضلاً عن قيام المؤسسات الأجنبية بتخفيض ساعات العمل وأجور العمال، والتّمييز بين العراقيين والأجانب الوافدين، الذين كان يقدر عددهم بحدود (٢٠٪) في مؤسسات السكك، وحدود (٤٠٪) في شركات

النَّفط، وللتخفيف من ضغوطات هذه الأزمة الاقتصادية قامت الحكومة باتباع سياسة ضريبية، إلا أنها كانت تشكّل عبئاً على كاهل المواطنين، وقامت -أيضاً- بإصدار مجموعة من التشريعات والقرارات التي أدت إلى ارتفاع ملموس في الضرائب المفروضة عليهم؛ إذ في عام (١٩٣٠م) تم رفع الضريبة إلى (٥٠٪)<sup>(٦٥)</sup>. على الرغم من ظهور بعض المشاريع الصناعية التي قامت على الأسس الحديثة في الإنتاج، إلا أن الصناعات العراقية بقيت تُعاني من التخلف وتدني نوعية المنتج؛ لاعتمادها على المواد الأولية المستوردة، ومن أهم الصناعات التي نشأت في البصرة -تحديداً- صناعة التمور، وقد كانت صناعة محلية رئيسة، وتسم بأسلوب بدائي، ويُطلق على المكان الذي تُوجد فيه المكابس (الجرداع)، وكانت تقوم على استيراد صناديق التعليب، وتقتصر على إعداد التمور للتصدير فقط، ويتم تصديرها إلى إنجلترا، وأوروبا، وأمريكا الشمالية، وكانت هذه الصناعة تخضع لشركات أجنبية. وازدهرت صناعة تعليب التمر في السنوات المبكرة من الانتداب؛ نتيجة للنقص الحاصل في إنتاج الفواكه في بلادهم بعد الحرب العالمية الأولى، فضلاً عن اهتمام سلطات الانتداب بتوسيع تجارة التمور؛ لما فيها من مكاسب مادية كبيرة لهم؛ لذلك عملت على إدخال تحسينات على هذه الصناعة ليكون الكسب المادي أكثر وفرة، مثل: عملية تبخير التمور لتعقيمها، وأدخلت طريقة رفع النواة من التمور عام (١٩٢٥م)، وقد واجهت بذلك منافسة لتجارة التمور العالمية، ومن جانب آخر وفرت فرصاً لتشغيل أعداد كثيرة من الأيدي العاملة؛ إذ ارتفع عدد العمال من (٤٠٠٠) آلاف عامل إلى (٥٠,٠٠٠) ألف عامل. وعملت الحكومة على إصدار نظام خاص بمكابس التمور في عام

(١٩٣١م) للمتابعة في حال لم تتوافر فيها الشروط الصحيّة<sup>(٦٦)</sup>.

ومن الصناعات الأخرى التي ظهرت في البصرة، معمل تقطير الكحول، الذي أخفق بسبب الخلل الناجم من الآلات، وكان إنتاج هذا المعمل للحكومة حصراً، وقد استنفدت هذه الصناعة كمّيات كبيرة من الثمور غير الصالحة للتصدير، لذلك تركّز نشاطها على إنتاج النبيذ من العنب، وتقطير العرق من خميرة التمر؛ لسدّ الحاجة المحليّة<sup>(٦٧)</sup>.

أمّا صناعة الملح، فقد تميّز وجودها في بعض المناطق التي تغطّيها الأملاح، ومن أبرزها منطقة الفاو؛ لطبيعة أرضها، وكانت تخضع لإشراف الحكومة المباشر منذ عام (١٩٢٣م)<sup>(٦٨)</sup>.

أمّا النقل الجويّ، فقد أسهمت سلطات الإنتداب بفتح خطّ جويّ بريديّ بين بغداد والبصرة عام (١٩٢٧م)، وعملت السلطات الحكوميّة على إنشاء مطار مدنيّ عصريّ عام ١٩٣١، وكانت أماكن هبوط الطائرات في البصرة وأور والرطوبة، وكان لمشاريع إسالة المياه في البصرة نصيبٌ منها، فقد تمّ المشروع في عام (١٩٢٤م)، وبدأت أعمال إكماله في عام (١٩٣٠م) بواسطة القروض التي قدّمتها الحكومة لبلديّته<sup>(٦٩)</sup>.

استطاع القطاع الصناعيّ أن يستوعب القوّة العاملة، ويُتيح لها فرصة التّحرك بدرجة أعلى من قطاع التجارة، فعلى صعيد عدد العمّال والتأثير في الواقع السياسيّ والاجتماعيّ، فإنّ القوّة العاملة في العراق كانت تحت تأثير السّيطة الأجنبيّة وهيمنتها على الأوضاع العامّة، والقيام ببعض الصناعات التي تأتي في خدمة الدّولة المتديّبة، لذلك لم تظهر في تلك الحقبة منافذ دائمة لإستيعاب

العَمَّالُ أو توفير عمل ثابت لهم؛ بسبب الإستثمارات والمصالح الأجنبيَّة، فقد إستوعب القِطَاعُ الصَّنَاعِيَّ حجْمًا صَغِيرًا من العَمَّالِ، ففي السَّنَوَاتِ الأُولَى منْ عهد الإنتداب إستوعب ميناء البصرة (٥٠٠٠) آلاف عامل، ولم يكنْ جميعها من العراقيين، وإِنَّمَا منْ جنسيَّاتٍ مختلفةٍ<sup>(٧٠)</sup>.

تعرَّض العامل العراقي إلى ضغوطات كثيرة؛ نتيجة للأوضاع التي مرَّ بها العراق، ومنها: انخفاض الأجر، وارتفاع أسعار الموادِّ الأساسيَّة، ومنافسة السُّلطات الأجنبيَّة التي كانت تُشكِّلُ عقبةً كبيرةً أمامهم، كارتفاع أُجْرَةِ العامل الأجنبي عن العراقي<sup>(٧١)</sup>، فضلًا عن تعرُّضهم - في سنوات الأزمة - إلى الطرد؛ بسبب تكدُّس الإنتاج، وإنخفاض ساعات العمل، وكان لوجود الأجانب ومنافستهم للعَمَّالِ الوطنيِّين، تأثير كبير في تزايد الأزمة؛ لذلك عمدت الحكومة إلى إناطة مسؤوليَّة شؤون العَمَّالِ بمديريَّة البلديَّات التي تستطيع أن تُساعد - قليلًا - في تحسين الأحوال، ومنذ (٢٣) تشرين الثاني (١٩٢٩م) حاول بعض الحرفيِّين والعَمَّالِ تأسيس (نادٍ) بإسم (العَمَّالِ)، قدَّمه كلُّ منْ: محمَّد صالح القزَّاز، وقاسم عباس، ومحيي مجبل، إلَّا أنَّ الحكومة لم تُوافق على إجازة هذا النّادي، وكان لهذه الجمعيات والتنظيَّيات والأحزاب دور كبير في نموِّ الوعي عند العَمَّالِ وطريقة الحصول على حقوقهم<sup>(٧٢)</sup>. وبدأ دور الحكومة بإتجاه العَمَّالِ عندما أصدرتْ قانون رقم (١٧) لسنة (١٩٢٦م)، وفي وزارة توفيق السويديِّ الأولى في (٢٨ نيسان ١٩٢٩م) إلى (٢٥ آب ١٩٢٩م) أجازه بتأسيس جمعية خاصَّة بالعَمَّالِ، إلَّا أنَّ الحكومة رفضت الإسم الذي اقترحه المتقدِّمون (جمعية العَمَّالِ)، وأبدلته بـ(أصحاب الصَّناعة)، وهذا يُمثِّلُ ظهور بدايات العمل النقابيِّ في

السنوات الأخيرة من عهد الإنتداب، إلا أنه لم يكن بالشكل الذي كان سائداً في أوروبا؛ بسبب طبيعة الظروف، والبنية الاقتصادية لديهم، وقد بقيت الجمعيات الخاصة بالعمال وأصحاب الصنائع قليلة وضعيفة في نظمها وإدارتها، ومن جهة أخرى حاولت السلطات الحكومية أن تسيطر على نشاط هذه الجمعيات العمالية التي أُجيز لها العمل في عام (١٩٢٩م)، عن طريق ربطها بمديرية شؤون العمال التابعة لوزارة الداخلية، ومن أهم هذه الجمعيات تأسيس جمعية أصحاب الصنائع في تموز عام (١٩٢٩م)، التي ضمت - بين صفوفها - أغلب عمال السكك، وبعض أصحاب الحرف، وكان رئيسها عبد الجبار القزاز، ونائبه أحمد سيد محمد، وأهم ما ركزت عليه الجمعية هو حقوق العمال، وتعليمهم المهن الصناعية، وأتمها خارجه عن العمل السياسي<sup>(٧٣)</sup>.

كتب الملك فيصل الأول تقريراً عن معالجة الأزمة الاقتصادية وآثارها في البلاد، وركز على أهمية القطاع الصناعي وأثره في نمو البلاد الاقتصادي، وضرورة تشجيع المصانع، وتقديم المساعدة الحكومية لحماية الصناعة من المنافسة الأجنبية، وشراء ما تحتاجه المعامل الوطنية، لذلك اقترح تشكيل هيئة باسم (المجلس الاقتصادي)؛ للحصول على التراخيص في مجال الصناعة، وأوضح أن الحالة الاقتصادية تتصف بالنقص الواضح في الرأسمال الوطني، والكفاءة الوطنية، وشخص أحد التقارير الحكومية الواقع الصناعي في البصرة تحديداً؛ إذ تظهر الحاجة إلى تأليف لجان أو شركات لتنشيط صناعة الأحذية والسروج، وكانت بصناعة السجاد حاجة إلى نقاية خاصة بها، أما صناعة النسيج القطني، فكانت بها حاجة إلى لجنة. وقدّم متصرف لواء البصرة مقترحاً في ضرورة شراء

لوازم الحكومة من المصانع المحليّة، وزيادة الرّسوم الجمركيّة على الأحذية، مع تخفيض الرّسم الجمركي على موادّ صناعة الأحذية، مع تقديم سلف إلى معامل دباغة الجلود، ومن ضمن المقترحات الأخرى فتح المدارس الصّناعيّة في كلّ من البصرة وبغداد، إلّا أنّ ذلك يكلفُ الحكومة مبالغ كبيرة، لا تسمح بها الظروف الإقتصاديّة<sup>(٧٤)</sup>.

### ثالثاً: الأحوال التجاريّة

تُعَدُّ التجارة -بشكل عامّ- قاعدة التطوّر الإقتصاديّ في العراق، وهو قطاع تعتمد عليه البلاد في تصدير المنتجات الزراعيّة والحيوانيّة والنباتيّة بالدرجة الأولى، ولا سيّما الحبوب والتمور<sup>(٧٥)</sup>، وشهد قطاع التجارة تطوّرًا كبيرًا بعد فتح قناة السويس في مصر عام (١٨٦٩م)، وقد أسهمت مجموعة من العوامل إسهامًا فعّالاً في تنشيط حركة التجارة في العراق، منها: قيام الثورة الصّناعيّة التي شهدتها أوروبا في زيادة الطلب على الموادّ الأوّليّة التي تستوردها من البلدان الشّرقيّة، ومنها العراق الذي كان يصدر التمور، والشّعير، والصوف، وغيرها؛ وتطوّر الملاحة النهريّة، ودخول البواخر والمواصلات النهريّة الحديثة، ذلك كلّهُ قد أدّى إلى تطوّر قطاع التجارة في العراق، وخصوصًا في البصرة<sup>(٧٦)</sup>، وأخذت التجارة بالانتعاش خلال القرن التاسع عشر، وكانت الموصل وبغداد والبصرة من أهمّ مراكز الحركة التجاريّة في العراق قبل الحرب<sup>(٧٧)</sup>، وتظهر البصرة بوصفها ميناء ومدينة تجاريّة على رأس الخليج العربي<sup>(٧٨)</sup>، ومنفذ العراق المهمّ على الخليج العربيّ هو شطّ العرب، بحكم موقعها الإستراتيجيّ، الذي تمرّ عبّره

أوسع السفن التجارية، ويُشرف على ثلاثة أرباع التجارة الواردة من أوروبا والهند إلى الساحل الغربي من الخليج العربي<sup>(٧٩)</sup>.

كانت البصرة - في بداية القرن العشرين محط أنظار الكثير من الوافدين إليها من الدول الأجنبية من أجل العمل بالتجارة، «فعندما زارها وكهام wokham في مطلع القرن العشرين، وصفها بالمكان البهيج، قياساً إلى المناطق القاحلة على طول الخليج، التي يمر بها المسافرون من الهند إلى البصرة، ووصف سوق المدينة بالنظافة والسعة قياساً إلى الأسواق التي شاهدها في مناطق الخليج الأخرى، ولاحظ على طول ضفة شط العرب [الغربية] قرب ميناء البصرة الدور الشاهقة، والمخازن الكبيرة، والمنشآت الحكومية المعتبرة، كما شاهد على نهر العشار قصور التجار الأنيقة، التي كانت تمتاز بشناسيلها المزركشة، التي تدل على ترف أصحابها، وقد أعجب بمنظر القوارب الراسية على طول نهر العشار، على مقربة من أبواب تلك القصور، التي كانت هي الوسيلة الرئيسة للتنقل في أرجاء المدينة؛ إذ تنساب بين جداولها المتعددة»<sup>(٨٠)</sup>.

مارست الكثير من الدول الأجنبية نشاطها التجاري في البصرة، فقد أقامت شركات ومراكز ملاحية<sup>(٨١)</sup>، منها: بريطانيا التي احتلت المركز التجاري الأول، وألمانيا، ثم روسيا وتركيا<sup>(٨٢)</sup>، فضلاً عما كانت تعانيه التجارة العراقية قبل الحرب العالمية الأولى من تكديس البضائع<sup>(٨٣)</sup>، التي لم يكن لها ميناء سوى ثلاث أماكن تقف فيها السفن، تنقل حمولتها بزوارق صغيرة؛ بسبب المشاكل التي كانت في مصب شط العرب التي تمنع من عبور السفن الكبيرة<sup>(٨٤)</sup>.

وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى أصبحت البصرة قاعدة لتجهيز القوات

البريطانية في العراق، ونتيجة لهذه الأعمال الحربية حدثت تطورات في المدينة، منها: بناء ميناء حديث، ومحطة قطار بالمعقل؛ ما زاد في الأهمية التجارية للبصرة بدرجة كبيرة<sup>(٨٥)</sup>.

وفي عام (١٩١٩م)، أصبح ميناء البصرة وحدةً مستقلةً استقلالاً مالياً، وقاعدة للعمل التجاري، لا سيما بعد انتقال إدارة الميناء إلى السلطة المدنية في عام (١٩٢٠م)، وانفقت إدارة الميناء مع شركة (دارسي) البريطانية من أجل زيادة الشحن والتفريغ على بناء ثلاثة مخازن تجارية<sup>(٨٦)</sup>، وقد وافق مجلس الوزراء على نقل ملكية الميناء إلى الحكومة العراقية في عام (١٩٢٣م)، وإلحاق الميزانية مع ميزانية العراق بعد أن يدفع الدين على شكل أقساط تحت إشراف بريطانيا<sup>(٨٧)</sup>.

كان لطرق المواصلات أهمية كبيرة على التجارة الداخلية والخارجية بسبب استراتيجية موقع البصرة في شمال الخليج العربي، وقد كانت تستخدم الطرق البرية والنهرية؛ لنقل البضائع من البصرة وإليها، ومع المدن العراقية الأخرى، فالطرق البرية تتمثل بالسكك الحديدية، التي كانت تستخدمها بريطانيا لأغراضها العسكرية في الحرب العالمية الأولى، واستمرت بتشبيدها، وكانت منطقة (المعقل) بداية الخط الرئيس للسكك الحديدية ومركزها الإداري<sup>(٨٨)</sup>.

نتج عن هذا النشاط التجاري الكبير الذي حدث في البصرة قيام شركات وبيوت تجارية أثرت تأثيراً كبيراً في تجارة البصرة الداخلية والخارجية، فقد برزت أسر عديدة، بعضها جاء من أقطار الخليج العربي، واستقرت في البصرة، وبعضها الآخر نزح من المناطق الأخرى في العراق إلى البصرة، ومن هؤلاء اليهود، الذين كان لهم دور بارز في الحرب العالمية الأولى؛ إذ عملوا على استغلال

الحرب، فرفعوا أسعار البضائع، وسيطروا على التجارة، وانتشر وكلاؤهم في مناطق متعددة، ونجحت هذه الطائفة في عهد الإنتداب، فقد امتلكت البنوك، وعملت بوصفها دائرة بمبالغ صغيرة لأهل البلاد. ونشأت في البصرة شركات تجارية زاحمت الشركات الأجنبية، مثل: شركة (أحمد حمدي البجاري، حنا الشيخ، داوود ساسون، سيمون كاريان، عبد الكريم الخضير، صيون كباي). أما الشركات الأجنبية التي كانت تمثل معظم تجارة الصادرات العراقية لبريطانيا بشكل رئيس، ولها دور بارز في تجارة البصرة، مثل: شركة أندروير من خلال المراسلات التي أجرتها مع عبد القادر باشا عيان أحد شركائها في البصرة فيما يخص تجارة الحبوب، فأهم هذه الشركات: (شركة لينج، كري مكنزي، ستريك، ماك اندر فورس الأمريكية، هلمي، ومايكل إخوان)، وأصبح هناك نشاط تجاري للجالية الهندية منذ مجيئهم مع الحملة البريطانية في الحرب العالمية الأولى لممارسة تجارة التمر والحبوب مع الهند وأمريكا وأوروبا. ونتيجة لتوسع التجارة، فقد أسست غرفة تجارية عام (١٩٢٦م) باسم (غرفة تجارة البصرة)، اهتمت بالقضايا التجارية، والسوق، والأسعار<sup>(٨٩)</sup>.

ونتيجة لعمليات التبادل التجاري التي كانت تجري في البصرة مع الدول المجاورة أصبحت لها علاقات تجارية عديدة، منها: ساحل الأحساء، وجزيرة البحرين، وموانئ شبه الجزيرة في قطر، وساحل عمان، والمحصرة، وميناء بوشر، وميناء بندر عباس<sup>(٩٠)</sup>، والكويت خاصة بحكم قرب الموقع الجغرافي، والحصار الاقتصادي الذي فرضته كل من بريطانيا منذ عام (١٩١٧م) على الكويت دفعها بالتوجه إلى تجارة البصرة، وكانت لها علاقات قوية مع إيران؛ فقد نشطت

تجارة الترانزيت التي كانت سبباً في الإلتعاش التجاري في الحرب العالمية الأولى، فوصل حجم التجارة إلى (٥٠٪) عن طريق بغداد والبصرة، فضلاً عن العلاقات التجارية الأخرى التي كشف عنها عدد من البواخر التي كانت تدخل وتخرج محملة بالبضائع، التي تقدّر بالآلاف الأطنان، فكانت البواخر البريطانية تحتل المرتبة الأولى، فقد بلغت البواخر الخارجة من الميناء في عام (١٩٢٩-١٩٣٠م) (١٥٠) باخرة، في حين سجّلت البواخر الألمانية الخارجة من ميناء البصرة في عام (١٩٣١-١٩٣٢م) (١٤) باخرة<sup>(٩١)</sup>.

أوضح المفتش الإداري في لواء البصرة - بتقارير خاصّة - العديد من المعلومات التي تخصّ تجارة الموادّ الداخلة إليها والخارجة منها، ففي عام (١٩٢٣م) أشار إلى أنّ كمّيّة الحبوب المصدّرة عن طريق الميناء كانت تتّصف برداءة نوعيّتها؛ لإحتوائها على كمّيّات كبيرة من الشوائب والبذور، واختلاط المحاصيل النّظيفة مع الأنواع الرديئة حتّى يتمّ تصديرها إلى الخارج؛ ولذلك طالب المفتش الإداري مجلس الوزراء في (١٠ شباط ١٩٢٥م) بإعفاء الحبوب والشاي والسكر، الذي يدخل إلى البصرة عبر المنفذ، من الرّسوم الجمركيّة لسنة (١٩٢٥م)<sup>(٩٢)</sup>.

كانت التّمور تشكّل المنتج الرئيس في صادرات لواء البصرة مقارنة مع صادرات العراق من الألوية الأخرى، فقد قُدّرت في سنة (١٩٢٣م) بـ (٥١٪)، وفي عام (١٩٢٥م) هبطت إلى (٤١٪)<sup>(٩٣)</sup>، وفي سنة (١٩٢٧م) مرّت تجارة العراق، والبصرة تحديداً، بفترة كساد وانخفاض في تجارة الصّادرات والواردات؛ إذ هبطت قيمة الصّادرات من (٥٧٠) لك رويّية، إلى (٤٢٢) لك رويّية في سنة (١٩٢٨م)؛ ما نتج عنه تكدّس المحاصيل الزراعيّة والمنسوجات

في الميناء، حتى أن أغلب مكابس التُّمور قد أُغلقت أبوابها<sup>(٩٤)</sup>، وقد توسَّع دور القطاع الخاص في التجارة الخارجية بعد الحرب العالمية الأولى، لقيام تلك التجارة بجانب الصادرات، واستمرَّ هذا الوضع بعد الاحتلال البريطاني للعراق في حقبة الانتداب في السنوات الأولى من الحكم الوطني (١٩٢١-١٩٢٣م)، وأصبحت قيمة صادرات تجارة البصرة أقلَّ بكثيرٍ من قيمة البضائع المستوردة، إلا أن نسبة الإستيراد قد قلَّت في عامي (١٩٢٢-١٩٢٣م)؛ بسبب اهتمام الحكومة بتنظيم قضية الإستيراد، وارتفاع نسبة الصادرات<sup>(٩٥)</sup>.

شهدت الحركة التجارية بين الأعوام (١٩٢٣-١٩٢٧) تحسُّناً كبيراً؛ وسببه تحسين إنتاج المحاصيل الزراعيَّة في البصرة، باستخدام المصنَّعات الزراعيَّة، وملاءمة الظروف المناخيَّة؛ ما أدَّى إلى إقبال المزارعين على إنتاج المحاصيل التي زاد الطلب عليها في الخارج، فضلاً عن أن ثبات سعر صرف العملة المتداولة (الرُويَّة) له دور كبير في تحديد نشاط التجارة. وقد شهدت تجارة البصرة خلال عهد الانتداب (١٩٢٠-١٩٣٢م) أوضاعاً غير مستقرَّة، تميَّلت بعدم ثقة التجار بشحن الانتداب للمصانع التي كانت تُعاني من عدم وصول الشحنات التجاريَّة في الوقت المحدد؛ لقلة السفن التجاريَّة، وعدم كفاءتها، فضلاً عن السرقات التي كانت تتعرَّض إليها أثناء حملها، وزيادة أسعار التُّمور<sup>(٩٦)</sup>.

إنَّ حصول الأزمة الاقتصاديَّة في العراق قد تركت آثارها على البلاد، ومنها: تدهور أسعار المنتوجات الزراعيَّة والحيوانيَّة، فقد ظلَّت أسواقها راكدة طول سنوات الأزمة، بخاصَّة التجارة الخارجية، فالتُّمور -مثلاً- اضطرَّ أصحاب مكابسها إلى سدِّ أبواب معاملهم؛ لأنَّ التُّمور بقيت مكدَّسة في الميناء بكميَّات

كبيرة، إلى درجة مجيء (١٠٠) سفينة شراعية من المناطق الفقيرة إلى الميناء في يومين فقط، ولم يؤثر على أثمانها ولو قليلاً، وإنَّ المصدرين أصبحوا في وضع يسمح لهم برفض قبول التمور من المنتجين لأدنى سبب<sup>(٩٧)</sup>.

عملت بريطانيا على الاحتكار والتلاعب بأسعار التمور؛ إذ أعطت قيمة منخفضة له بحجة أن بريطانيا تتحمل تكاليف النقل، خاصة الأنواع الرئيسة: الحلاوي، والزهدي، والخضراوي<sup>(٩٨)</sup>.

وبيّن المفتش الإداري في البصرة أن تجارة التمور عانت من عدم الاهتمام بالنظافة من ناحية الكبس والتغليف، فقد كانت السلّة أو الصندوق الذي تُعبأ به التمور يحتوي على تمور ناضجة ونصف ناضجة وغير ناضجة في الوقت نفسه، وقد واجهت تجارة التمور عقبات قللت من الإقبال على التمور العراقية في الخارج، منها: انتشار المواد المعبّبة، والشاي، والحلويات، والفواكه المجفّفة بالأسواق التجارية، فضلاً عن قيام جنود الاحتلال البريطانيّ بنقل صورة سيئة عن طريقة قطف التمور وكبسها في البصرة؛ وعلى أثر ذلك في عام (١٩٣٠م) رفعت أستراليا نسبة التعريف الجمركية على التمور العراقية الواردة إليها من (بنس) إلى (ثلاث بنسات) على الليرة الواحدة بحجة أن التمور العراقية تؤثر في صحة المشترين؛ لسوء التعبئة وافتقارها للشروط الصحية؛ ما أدى إلى فقد سوق مهم من أسواق التمور العراقية<sup>(٩٩)</sup>.

ولم يختلف الوضع بالنسبة إلى الحبوب، فقد عانت -أيضاً- من عدم عناية الفلاح وإهتمامه بنظافتها، وبقيت مكدّسة في الموانئ، لا يُقدم على شرائها أحد، على الرغم من تخفيض أسعارها من قبل التجار. في عام (١٩٣٠م) وبعد معالجة

هذه المشكلة، وتخفيض الرسوم، استغل التجار المحتكرون الموقف برفضهم التّمور لأيّ سبب؛ من أجل فرض أسعار واطئة في شرائها<sup>(١٠٠)</sup>. ومن الآثار المزرية للتجارة العالمية في سنوات الأزمة الاقتصادية حركة النقود ودورها، ولاسيما على نظام العملات في معظم الأقطار الرأسمالية<sup>(١٠١)</sup>، فقد أصبحت العملة الهندية (الروبية) تحل محلّ (الليرة) العثمانية في التعامل التجاري؛ ما سبّب خسائر كبيرة للتجارة، فضلاً عن تدهور التجارة بين العراق وإيران؛ بسبب إصدار إيران قانون الاحتكار التجاري، وتقييد التمويل الخارجي، ومحاوله تثبيت سعر عملتها عن طريق تأليف لجنة لمراقبة عمليات المبادلة بالعملة، ما أدّى إلى تدهور كبير في أوضاع التجارة بين البلدين، وأصبح من الصعب على التاجر البصريّ أن يستلم أثمان البضائع بشكل مباشر؛ ما تسبّب في إفلاس الكثير من تجار الترانزيت.

وقد أوضحت غرفة تجارة البصرة<sup>(١٠٢)</sup> للحكومة العراقية الأضرار التي لحقت بها جرّاء تطبيق ذلك القانون، مطالبة الحكومة العراقية الخارجية من جهة الميزان التجاريّ ووجهة أخرى<sup>(١٠٣)</sup>، كذلك أثّرت الأزمة في السكّان إذ انخفضت قدرتهم الشرائية، وشمل التجار وأصحاب المحلات والباعة المتجولين، وما آلت إليه حركة الأسواق التجارية، وبسبب ذلك تكبّد عدد كبير من التجار خسائر فادحة، وتراجعت سمعتهم التجارية، فاضطرّ بعضهم إلى إشهار إفلاسه، منهم: عبد الجبار الجليبي، نتيجة عجزهم عن سداد ديونهم المالية، وانعدام حركة التسليف المتبادلة القائمة على أساس الدّفع المؤجّل، الذي تسبّب في فقدان الثقة المالية لمعظم التجار<sup>(١٠٤)</sup>.

ومن الآثار التي ترتبت عليها الأزمة الاقتصادية، هي علاقات البصرة التجارية مع الدول الأخرى، وخصوصاً بريطانيا وألمانيا، وذكر المفتش الإداري في البصرة أنّ عدد البواخر المحملة بالبضائع الداخلة والخارجة في الأعوام (١٩٢٩-١٩٣٠م)، وتصل حمولتها إلى آلاف الأطنان، ففي عام (١٩٢٩م) كان عدد البواخر الخارجة من الميناء (١٧٠) باخرة، أمّا البواخر الألمانية الخارجة من الميناء عام (١٩٣٠م) (١٧) باخرة، وأنّ قيمة الصادرات والواردات في عام (١٩٣٠م) أصبحت أكثر من عام (١٩٢٥م) (١٠٥).

وكان من آثار الأزمة الاقتصادية التجارية في البصرة تفشي ظاهرة التهريب، بعد أن كانت الحدود العراقية الكويتية بعد الحرب العالمية الأولى مسرحاً لتنقلات البدو من العراقيين والكويتيين، ولم تكن تلك المنطقة الممتدة بين الزبير والكويت تعرف سيادة القانون، فكثيراً ما كانت تحدث فيها حوادث قتل ونهب في العشرينيات من القرن الماضي، وبعد أن وقعت بريطانيا معاهدة الاستقلال عام (١٩٣٠م) بدأت الحكومة بمراقبة الحدود للحد من هذه الظاهرة، ووضع موظف عراقي في الكويت يراقب عمليات الشحن. ووصف المفتش الإداري ظاهرة التهريب المنتشرة في المناطق الحدودية بأنها جاءت بسبب قلة السلع الضرورية لحياة السكان؛ فأدت هذه الظاهرة إلى التعامل مع المهربين بالكثير من السلع، ومنها: الأسلحة، العملة العراقية المزورة، الأفيون، الشاي، السكر، المشية، الدواب، والجاموس، والحبوب، والتمور، والأسماك، وبرزت ظاهرة الفساد الاجتماعي، مثل: تعاطي المخدرات، ويتم تهريبها بارتفاع مستمر، بلغ عام (١٩٣٠م) (٧٢) جريمة، وارتفع عام (١٩٣١م) إلى (٩٢) جريمة، وطالب

المفتش العام بضرورة اتخاذ الإجراءات الصارمة بحققها<sup>(١٠٦)</sup>.  
مما تقدم يتضح أنّ تجارة البصرة في عهد الإنتداب كانت تُعاني من مشكلاتٍ  
تتعلّق بالظروف الاقتصادية المختلفة التي كان العراق يُعاني منها عموماً، وكان  
لسيطرة بريطانيا المباشرة -بعملها السياسي أو الاقتصادي- على اقتصاديّات  
العراق السبب الكبير الذي يقف وراء ضعف التجارة، فضلاً عن المشاكل  
الخارجية التي تمثّلت بنشاط التهريب، أو الأزمة العالمية نهاية الإنتداب البريطاني  
على العراق<sup>(١٠٧)</sup>.

### الخاتمة

يتبين لنا من تتبع أحوال البصرة الاقتصادية، خاصة في مرحلة الإنتداب البريطاني، أنها تركت آثارها على جوانب البلاد كافة: الزراعيّة، والصنّاعيّة، والتجاريّة، وعملت السلطات البريطانيّة على مدّ نفوذها، وتوسيع صلاحيّاتها. وعلى الرغم من وجود حكومة وطنيّة، إلا أنّ أيّ نشاط في المجال الاقتصاديّ كان يُقام لخدمة مصالح بريطانيا العليا، ولم تخلّ الأنشطة الاقتصاديّة من المشاكل، ولاسيّما حين مرّ العراق بالأزمة الاقتصاديّة العالميّة، واتّصّالها بالرأس مال الأجنبيّ.

تبيّن من المبحث الأوّل أنّ الزراعة هي العمود الذي يستند إليه الاقتصاد العراقيّ؛ فهي أوّل ما تضرّرت بتلك الأزمة؛ إذ انخفضت قيمة المحاصيل الزراعيّة، وانتشرت الآفات الزراعيّة والأمراض، فضلاً عمّا كان يُعانيه الفلاح من بدائيّة الوسائل التي كان يستخدمها في الزراعة، وتراكم الديون، وسوء الأوضاع المعيشيّة، وانتشار الأمراض أدّى إلى انخفاض الإنتاج، فأثّر في النشاط الزراعيّ. أمّا الصنّاعة، فقد عانت -أيضاً- من التخلّف في الصنّاعات الحرفيّة، والأساليب البدائيّة، وقلة الأدوات؛ فشهدت منافسةً غير متكافئة مع البضاعة الأجنبيّة، لتوافر عوامل نجاح الأخيرة، فضلاً عمّا كان يُعانيه العمّال من أوضاع سيّئة، تمثّلت بانخفاض الأجور، وتفضيل العامل الأجنبيّ على العامل العراقيّ. أمّا التّجارة، فقد تبيّن أنّ ميناء البصرة في المعقل دوراً كبيراً في إنعاش الجانب

الاقتصادي، ويظهر ذلك من حركة البواخر الداخلة إليه، والخارجة منه، التي كانت تحمل البضائع المختلفة، التي أسهمت في تطور التجارة في لواء البصرة؛ فظهرت العديد من الأسر التجارية، والشركات المحلية والدولية التي اتخذت من لواء البصرة مقرًا لها، وهذا ما أسهم في تحريك الاقتصاد البصري، الذي شكّل موردًا مهمًا من موارد البلاد المركزية.

### الهوامش

- (١) الهارون، طه ياسين ياسين، البصرة دراسة في الأحوال الاقتصادية والسياسية بين عامي (١٩٣٢-١٩٣٩م): ص ٩.
- (٢) تقوروت، أحلام، وأوسال، حياة، إصلاحات مدحت باشا في العراق (١٨٦٩-١٨٧٢م): ص ٧١.
- (٣) أبو رغيف، مهند عبد الكريم، الأحداث السياسية في العراق، وانعكاسها على الوعي الاجتماعي إبان العهد الملكي: ص ١٨.
- (٤) المنصور، جعفر عبد الدائم بنيان، التاريخ الصحي في البصرة في أواخر العهد العثماني حتى (١٩٣٩م): ص ١٥.
- (٥) الكرمل، أنستاس ماري، خلاصة تاريخ العراق منذ نشوئه إلى يومنا هذا: ص ١٤٥.
- (٦) أبو رغيف، المصدر السابق: ص ١٨.
- (٧) الرباعي، إسماعيل نوري مسير، تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الإنتداب البريطاني (١٩٢١-١٩٣٢م): ص ٧.
- (٨) الهارون، المصدر السابق: ص ١١؛ والمنصور، المصدر السابق: ص ١٧.
- (٩) الرباعي، المصدر السابق: ص ٩.
- (١٠) غيرتود مارجريت لوثيان بيل: باحثة ومستكشفة وعالمة آثار بريطانية، عملت في العراق مستشارة للمندوب السامي برسي كوكس، يصفها بعض المؤرخين بالjasوسة البريطانية، ويلقبها العراقيون (بالخاتون). كان لها دور كبير في ترتيب أوضاع العراق؛ نظرًا إلى كونها تتمتع بعلاقات واسعة، ولديها خبرتها في هذا المجال، فاستغلت ذلك في عملها، وظلت في العراق إلى يوم وفاتها، حتى دُفنت فيه عام (١٩٢٦م). يُنظر: مذكرات المس بيل، ترجمة: جعفر الحياط، لخصه رسول محمد علي: ص ٥.
- (١١) السير برسي زكريا كوكس: هو أشهر سياسي، وقائد عسكري، وإدري بريطاني. حكم العراق بعد احتلال بريطانيا. شغل منصب الحاكم العسكري الأول للبصرة بعد

أن احتلتها الإنكليز سنة (١٩١٤م)، ثم تولّى منصب الحاكم السياسي العام في العراق، وأسهم في رسم السياسة البريطانية في الوطن العربيّ بعد انهيار الدولة العثمانية. يُنظر: عباس، عبّاس خضير، برسي كوكس ودوره بالسياسة البريطانية في الخليج والجزيرة العربية (١٨٩٩-١٩١٥م).

(١٢) البرّاك، فاضل، دور الجيش العراقيّ وحكومة الدّفاع الوطنيّ والحزب مع بريطانيا (١٩٤١م): ص ٢٠.

(١٣) الوردّي، عليّ، لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث: ٥/ ٢٤.

(١٤) الرباعيّ، المصدر السّابق: ص ١٠-١١.

(١٥) البرّاك، المصدر السّابق: ص ٢٥.

(١٦) أداموف، ألكسندر، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها: ١/ ١٧٩.

(١٧) الرباعيّ، المصدر السّابق: ص ٣٩.

(١٨) متّي، عقراوي، العراق الحديث، تحليل لأحوال العراق ومشاكله السياسيّة والاقتصاديّة والصّحية والاجتماعيّة والتّربويّة: ١/ ١٣٧-١٣٨.

(١٩) الهارون، المصدر السّابق: ص ١٠.

(٢٠) البازي، حامد، البصرة في الفترة المظلمة وما بعدها: ١/ ٥٦.

(٢١) الهارون، المصدر السّابق: ص ١٠.

(٢٢) البازي، المصدر نفسه: ص ٥٦.

(٢٣) المصدر نفسه: ص ٩٥.

(٢٤) الرباعيّ، المصدر السّابق: ص ٤٠.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٧٧، الرّؤية = ٦٦،٤ فلسًا بالعملة العراقية في مدّة البحث، يُنظر: القهواتي، حسين، دور البصرة التّجاريّ في الخليج العربيّ (١٨٦٩-١٩١٤)، جدول رقم (٣٥): ص ٤٨٣.

(٢٦) المصدر نفسه: ص ٨٢.

(٢٧) المصدر نفسه: ص ٨٥.

(٢٨) أحمد، كمال مظهر، صفحات من تاريخ العراق المعاصر (دراسات تحليلية): ص ٩٧.

- (٢٩) الرباعي، المصدر السابق: ص ٨٩.
- (٣٠) أحمد، المصدر السابق: ص ٩٨.
- (٣١) الهارون، المصدر السابق: ص ١٢.
- (٣٢) العزاوي، عباس، النخل في تاريخ العراق: ص ٥٤-٥٥.
- (٣٣) الموسوي، حميد رزاق نعمة، دور نواب البصرة في المجلس الثيابي (١٩٢٥-١٩٥٨): ص ٢٤-٣٢.
- (٣٤) المصدر نفسه: ص ٢٤.
- (٣٥) المصدر نفسه: ص ٧٥-٧٦.
- (٣٦) فيضي، سليمان، البصرة العظمى: ص ٩٢-٩٣.
- (٣٧) المصدر نفسه: ص ٩٩.
- (٣٨) المصدر نفسه: ص ٩٩.
- (٣٩) الموسوي، المصدر السابق: ص ٨١.
- (٤٠) المصدر نفسه: ص ٧٧.
- (٤١) المصدر نفسه: ص ٧٧.
- (٤٢) الهارون، المصدر السابق: ص ١٢.
- (٤٣) المصدر نفسه: ص ١٢.
- (٤٤) تقوروت، المصدر السابق: ص ٧٤.
- (٤٥) الرباعي، المصدر السابق: ص ١٦.
- (٤٦) المنصور، المصدر السابق: ص ١٨.
- (٤٧) الرباعي، المصدر السابق: ص ١٨.
- (٤٨) المنصور، المصدر السابق: ص ٤٧.
- (٤٩) عبد السادة، نجاة عبد الكريم، الأوضاع السياسية في البصرة بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٥٨ م): ص ١٠٥.
- (٥٠) الرباعي، المصدر السابق: ص ٢١.
- (٥١) الهلالي، عبد الرزاق، تاريخ التعليم في العراق في عهد الإنتداب البريطاني

- (١٩٢١-١٩٣٢): ص ٢١١.
- (٥٢) عبد السّادة، المصدر السّابق: ص ١٠٥.
- (٥٣) الرّباعي، المصدر السّابق: ص ٢٢-٢٣.
- (٥٤) المصدر نفسه: ص ١٠٢.
- (٥٥) أبو رغيف، المصدر السّابق: ص ٤٦.
- (٥٦) الرّباعي، المصدر السّابق: ص ١٠٤.
- (٥٧) المصدر نفسه: ص ١٠٦.
- (٥٨) الموسوي، المصدر السّابق: ص ٣٧.
- (٥٩) العبطان، غسّان محمّد سعيد، حضارة العراق: ١٢/٦٨.
- (٦٠) عبد السّادة، المصدر السّابق: ص ١٠٧.
- (٦١) الرّبيعي، المصدر السّابق: ص ١٠٨.
- (٦٢) الوردّي، المصدر السّابق: ٥/٢٥.
- (٦٣) الرّباعي، المصدر السّابق: ص ١٠٨.
- (٦٤) عبد السّادة: المصدر السّابق: ص ١٠٧.
- (٦٥) أحمد، المصدر السّابق: ص ١١٠.
- (٦٦) الرّباعي، المصدر السّابق: ص ١١٢.
- (٦٧) المصدر نفسه: ص ١١٧.
- (٦٨) المصدر نفسه: ص ١١٨؛ الهارون، المصدر السّابق: ص ٧٣.
- (٦٩) الرّباعي، المصدر السّابق: ص ١١٨.
- (٧٠) الوردّي، المصدر السّابق: ص ٢٥.
- (٧١) الرّباعي، المصدر السّابق: ص ١٤٥.
- (٧٢) أحمد، المصدر السّابق، ص ١٠٧-١٠٨.
- (٧٣) الرّباعي، المصدر السّابق: ص ١٤٨-١٤٨.
- (٧٤) المصدر نفسه: ص ١١٠.
- (٧٥) الفتّال، زهير جواد، حضارة العراق، التّجارة، المصدر السّابق: ص ١٥٢.

- (٧٦) أبو رغيف، المصدر السابق: ص ١٩.
- (٧٧) عقراوي، المصدر السابق: ص ١٤٠.
- (٧٨) السّلمان، محمّد حميد، البصرة في مرحلة السّيطرة البرتغاليّة على الخليج، مجلّة آداب البصرة، جامعة البصرة، كليّة الآداب، العدد (٦٣)، ٢٠٢١م.
- (٧٩) القهوّائي، المصدر السابق: ص ٢٣.
- Whigam . H. 193 ; j The Persian Peroblm (London,19)
- (٨٠) نقلاً من: القهوّائي، المصدر السابق: ص ٥٠.
- (٨١) الغريب، طالب جاسم، ميناء البصرة (١٩١٥-١٩٥٦)، جامعة البصرة، كليّة الآداب، ١٩٨٤م: ص ٢٦-٢٧.
- (٨٢) الهارون، المصدر السابق: ص ١٦-١٧.
- (٨٣) الوردّي، المصدر السابق: ١١٥ / ٤.
- (٨٤) الغريب، المصدر السابق: ص ٣٩.
- (٨٥) الأعظمي، عليّ ظريف، مختصر تاريخ البصرة: ص ٢٣.
- (٨٦) الغريب، المصدر السابق: ص ٥٨.
- (٨٧) الحسيني، عبد الرزّاق، تاريخ الوزارات العراقيّة: ٣/٣٩.
- (٨٨) الهارون، المصدر السابق: ص ١٩.
- (٨٩) المصدر نفسه: ص ٢١-٢٢.
- (٩٠) القهوّائي، المصدر السابق: ص ٢٦-٣٣.
- (٩١) الهارون، المصدر السابق: ص ١٩-٢٠.
- (٩٢) المالكي، حميد سيلوي لفته، الأوضاع الإداريّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة في لواء البصرة من خلال تقارير التفتيش الإداري (١٩٢٣-١٩٣٩)، جامعة البصرة، ٢٠٢١م: ص ٢٧٤-٢٧٥.
- (٩٣) المالكي، المصدر السابق: ص ٢٧٥-٢٧٦.
- (٩٤) المصدر نفسه: ص ٢٧٥.
- (٩٥) المصدر نفسه.

- (٩٦) المصدر نفسه: ص ٢٧٦.
- (٩٧) أحمد، المصدر السابق: ص ٩٨.
- (٩٨) الهارون، المصدر السابق: ص ٢٦، عقراوي، المصدر السابق: ص ١١٤-١١٣.
- (٩٩) المالكي، المصدر السابق: ص ٢٧٦.
- (١٠٠) أحمد، المصدر السابق: ص ٩٨.
- (١٠١) أحمد، المصدر السابق: ص ٩٠.
- (١٠٢) غرفة التجارة: أُسِّت منذ عام (١٩٠٦)، تُسهم في تقديم التسهيلات كافة في عمليات الإستيراد والتصدير. ظهر لها دور واضح بعد أن أصبحت الدولة العراقية مستقلة عقب صدور قانون (٤٠) لسنة (١٩٢٦)؛ إذ ولدت الغرف التجارية الثلاث (بغداد، الموصل، والبصرة)، فكانت تزود التجار بالمعلومات المطلوبة، ووضع الضوابط التي تُساعد التجار على التبادل التجاري مع الدول الأخرى. يُنظر: الباهو دنكور، دليل المملكة الدليل الرسمي للعراق لسنة (١٩٣٦) (موسوعة سنوية إدارية اجتماعية اقتصادية تجارية زراعية مصورة): ص ١٠٢٥.
- (١٠٣) المالكي، المصدر السابق: ص ٢٧٩.
- (١٠٤) المصدر نفسه: ص ٣١٧.
- (١٠٥) المصدر نفسه: ص ٢٧٨-٢٧٩.
- (١٠٦) المصدر نفسه: ص ٣١٨-٣١٩.
- (١٠٧) الهارون، المصدر السابق: ص ٢٤.

## المصادر والمراجع

### - القرآن الكريم.

### أولاً: الكتب

- ١- أبو رغيف، مهند عبد الكريم، الأحداث السياسية في العراق وانعكاسها على الوعي الاجتماعي إبان العهد الملكي، ط ٢، بغداد، ٢٠١٣ م.
- ٢- أداموف، الكسندر، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة: د. هاشم صالح التكريتي، ج ١، ط ١، البصرة، ١٩٨٢ م.
- ٣- أحمد، كمال مظهر، صفحات من تاريخ العراق الحديث (دراسة تحليلية)، بغداد، ط ١، ١٩٨٧ م.
- ٤- البازي، حامد، البصرة في الفترة المظلمة وما بعدها، ج ١، بغداد، ١٩٧٠ م.
- ٥- البراك، فاضل، دور الجيش العراقي وحكومة الدفاع الوطني والحزب مع بريطانيا (١٩٤١)، بيروت، ١٩٧٨ م.
- ٦- الحسيني، عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٣، بيروت، ١٩٧٨ م.
- ٧- الحياط، جعفر، مذكرات المس بيل، لخصه: رسول محمد علي، بيروت، دار الثقافة الجديدة، ٢٠٠٣ م.
- ٨- دنكور، الياهو، دليل المملكة، الدليل الرسمي للعراق لسنة (١٩٣٦) موسوعة سنوية إدارية اجتماعية اقتصادية تجارية زراعية مصورة، مطبعة الحضارات، ١٩٣٦ م.
- ٩- العبطان، غسان محمد سعيد، حضارة العراق، تأليف: نخبة من الباحثين العراقيين، هيئة التخطيط الصناعي ووزارة التخطيط، ج ١٢، بغداد، ١٩٥٨ م.
- ١٠- العزاوي، عباس، النخل في تاريخ العراق، مطبعة الإصلاح، بغداد، ١٩٦٢ م.

- ١١- الأعظمي، عليّ الظرفي، مختصر تاريخ العراق، تقديم: عزة رفعت، بغداد، ١٩٢٧م.
- ١٢- عقراوي، مّي، العراق الحديث تحليل لأحوال العراق ومشكلة السّياسيّة والإقتصاديّة والصّحيّة والاجتماعيّة والتّربويّة، عربية مجيد خدوري، ج١، بغداد، ١٩٣٦م.
- ١٣- الفتّال، زهير جواد، حضارة العراق، دائرة التخطيط المالى والتّجاريّ وزارة التخطيط، ج١٢، بغداد، ١٩٥٨م.
- ١٤- فيضي، سليمان، البصرة العظمى، ط١، بيروت، ١٩٤٦م.
- ١٥- القهوّايّ، حسين محمّد، دور البصرة التّجاريّ في الخليج العربيّ (١٨٦٩-١٩١٤)، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٠م.
- ١٦- الكرملّي، أنستاس ماري، خلاصة تاريخ العراق منذ نشوئه إلى يومنا هذا، البصرة، ١٩١٩م.
- ١٧- المنصور، جعفر عبد الدّائم بنيان، التاريخ الصّحّيّ في البصرة في أواخر العهد العثمانيّ حتّى (١٩٣٩)، لبنان، ٢٠١٧م.
- ١٨- الهلاليّ، تاريخ التّعليم في العراق في عهد الإنتداب البريطانيّ (١٩٢١-١٩٣٢)، مراجعة: عالية عبد الرزّاق الهلاليّ، ط١، بيروت، ٢٠١٧م.
- ١٩- الوردّي، عليّ، لمحات إجتماعيّة من تاريخ العراق الحديث، ج٥، بغداد، ١٩٧٧م.
- ٢٠- الوردّي، عليّ، لمحات إجتماعيّة من تاريخ العراق الحديث (١٩١٤-١٩١٨)، ج٤، بيروت، ١٩٧٧م.

### ثانياً: الرّسائل والأطروحات

- ١- أحلام تقرورت، حياة أوسال، إصلاحات مدحت باشا في العراق (١٨٦٩-١٨٧٢)، مذكرة لنيل الماجستير تخصّص الظاهرة الاستعماريّة في الوطن العربيّ، جامعة الجيلانيّ، الجزائر بونعامة بخميس مليانة، كليّة العلوم الإجتماعيّة والإنسانيّة شعبة التّاريخ، ٢٠١٤-٢٠١٥م.

- ٢- الرِّبَاعِيّ، إسماعيل نوري مسير، تاريخ العراق الاقتصاديّ في عهد الانتداب البريطانيّ (١٩٢١-١٩٣٢)، رسالة تقدّمت إلى مجلس كُليّة التَّربية الأولى ابن رشد، جامعة بغداد لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث بإشراف نوري عبد الحميد خليل، ١٩٨٩ م.
- ٣- عَبَّاسُ خَضِيرِ عَبَّاسٍ، برسي كوكس ودوره بالسياسية البريطانيّة في الخليج والجزيرة العربيّة (١٨٩٩-١٩١٥)، رسالة لنيل درجة الماجستير في آداب التَّاريخ الحديث، بإشراف: الأستاذ الدكتور عليّ ناصر حسين، بغداد، ٢٠٠٩ م.
- ٤- الغريب، طالب جاسم الغريب، ميناء البصرة (دراسة تاريخيّة) (١٩١٥-١٩٥٦)، رسالة مقدّمة إلى مجلس كُليّة الآداب لنيل درجة ماجستير في التاريخ الحديث، بإشراف: الدكتور فاروق صالح العمر، جامعة البصرة، ١٩٨٤ م.
- ٥- المالكيّ، حميد سيلوي لفته، الأوضاع الإداريّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة في لواء البصرة من خلال تقارير التفتيش الإداريّ (١٩٢٣-١٩٣٩)، وهي جزءٌ من متطلّبات نيل درجة الدكتوراه في فلسفة التَّاريخ العراق المعاصر، بإشراف: الأستاذ الدكتور ناظم رشم معتوق، ٢٠٢١ م.
- ٦- الموسويّ، حميد رزاق نعمة، دور نواب البصرة في المجلس النيابيّ (١٩٢٥-١٩٥٨)، أطروحة دكتوراه، بإشراف: فاروق صالح العمر، كُليّة الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٧ م.
- ٧- الهارون، ياسين طه ياسين، البصرة دراسةً في الأحوال الاقتصاديّة والسياسيّة بين عامي (١٩٣٢-١٩٣٩)، جزءٌ من متطلّبات الماجستير في تاريخ الحديث، بإشراف: جهاد صالح العمر، ١٩٩٠ م.

## الدوريات

- ١- السَّلمان، محمَّد حميد، البصرة في مرحلة السَّيطرة البرتغاليّة على الخليج، مجلّة آداب البصرة، جامعة البصرة، كُليّة الآداب، العدد (٦٣)، ٢٠١٢ م.